رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

# تحرير المقال

في

## تحقيق حديث عرض الأعمال


كتبه

أبو حمزة سيد بن محمد السيلاوي


تقديم

فضيلة الشيخ المحدث

أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني


المكتبة الإسلامية

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة

I.S.B.N.

٩٧٨-٩٧٧-٦٢٤١-٢٧-٥

المنياوي، أبو حمزة سيد بن محمد.

تحقيق المقال بتحقيق حديث عرض الأعمال

كتبه/ أبو حمزة بن محمد المنياوي.

ط:٠١ - القاهرة

المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع،٢٠٠٧

٦٤ص؛ ٢٤سم.

تدمك:٩٧٨٩٧٧٦٢٤١٢٦٨

الطبعة : الأولى

رقم الإيداع: ١٩٢١٣/٢٠٠٧

التاريخ: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

* المكتبة الإسلامية: القاهرة- ٣٣ ش صعب صالح- عين شمس الشرقية

ت وفاكس: ٢٠٢/٤٩٩١٢٥٤ الإدارة: ت/ ٠٦٠٦-٢٠٢٤٩٠٠٨٠٨-٢٠٢٤٩٠٠٨٠٨

WEB SITE: WWW.ALISLAMIYA4BOOK.COM

E-mail : Islamya2005@hotmail.com

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

# تحرير المقال

## في

# تحقيق حديث عرض الأعمال

كتبه

أبو حمزة سيد بن محمد المناوي

تقديم

فضيلة الشيخ المحدث

أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

المكتبة الإسلامية

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

**صورة بخط يده**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد

فقد راجعت مع أخي أبو حمزة المصاوي - حفظه الله - كتابه النافع البارع: "تحرير المقال في حديث عرض الأعمال"، فألفيت الكتاب عظيماً في بابه، قوياً في خطابه، كفيلاً بزيل شبهات أهل الجهل والضلالات، كما هو الحال والمآل في ما راجعته من كتابات أخينا أبو حمزة - زاده الله توفيقاً وثباتاً -.

والله الأحد الله سبحانه وتعالى المستعان، فهو حسبنا ونعم الوكيل، وعليه التكلان في حمل هذا العبء، والانتصار للعلم بالعلم، لا سيما في هذا الزمن الذي فتحت فيه الأبواب لأهل الأهواء، وسُقِّدت فيه الأصاغر على الأفاضل، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

والمشروع الذي اهتم به أخونا أبو حمزة المصاوي - أكرمه الله - يحتاج إلى همة علمية كاملة تجند لها وتجالد لها للتفرغ لإزالة تلبيسات ملتبس خطير، وفتنة مبين، فإنه شبهات محمود سعيد ممدوح - الذي ليس له سمة نصب - لو سرت في الأمة دون مبادرة إلى اجتثاث جذورها بقبيلة سوء لهدم السنة، وزعزعة التوحيد، وتزيين البدع، وخلخلة منهج السلف!!

ومع ضعف قدرات طلبة العلم، وخذلان الله الخاصة والعامة لهم - إلا أن الله عز وجل جعل لهم طائفة ظاهرة، فإما أن يكون ظهورهم بالسيف كما فعل شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - وإما أن يكون بالحجة والبيان، كما فعل شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية - وإما أن يكون بغير ذلك من أحوال أهل العصر - وإني لأعد هذه الإجابات القنعة من تحقيق ما بشر به الرسول صلى الله عليه وسلم من وصف هذه الطائفة، فالحمد لله رب العالمين على إبقاء بقية تنافح عن هذا الدين، وما كان الله ليبقي، وما له حاول أهل الأهواء طمس الحق، وما كان الله ليقوم به يوم، ولا أجلب أهل الباطل بخيلهم ورجلهم - فهم مجري السحاب، ومنزل الكتاب، وهازم الأحزاب: انصر أخانا، واخذل الباطل وحزبه، واجعلنا ممن فتاح خير: سفاليه شر، وانصرنا بالحق، وانصره بنا، واجز أخانا أبا حمزة خيراً كثيراً وأعز له جزاء الذب والدفاع عن دينك وآيات الهدى، وعلى صحابة الدجى، آمين على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتبه

أبو الحسن المصري

١١/٢٧

١٤٣٥

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# تقديم فضيلة الشيخ المحدّث أبي الحسن السليماني

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فقد راجعتُ مع أخي أبي حمزة المنياوي - حفظه الله - كتابه النافع الماتع: «تحرير المقال في حديث عَرْض الأعمال»؛ فألفيتُ الكتاب عظيمًا في بابه، قويًّا في خطابه، مزيلاً لشبهات أهل الجهل والضلالات، كما هو الحال والشأن فيما راجعته من كتابات أخينا أبي حمزة -زاده الله بصيرةً وثباتًا-.

وإني لأحمدُ الله -سبحانه وتعالى- الذي قَذَفَ في قَلْبِ أخينا أبي حمزة حُبَّ السُّنَّة، والغَيْرَة عليها وعلى حَمَلَتِها، والانتصارَ لهم بالحقِّ، لاسِيَّمَا في هذا الزَّمَن الذي فُتِحَتْ فيه الأبوابُ لأهلِ الأهواء، وسُوِّدَ فيه الأصاغر على الفضلاء -إلا ما رَحِمَ ربي- فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

والمشروع الذي اهتمَّ به أخونا أبو حمزة المنياوي -أكرمه الله- يحتاج إلى هيئة علمية كاملة بقدراتها ورجالاتها للتفرُّغ لإزالة تلبيسات مُلَبِّسٍ خطير، وفاتِنٍ مُبير؛ فإنَّ شُبهات محمود سعيد ممدوح -الذي ليس له من اسمه نصيب- لو سَرَتْ في الأمَّة دون مبادرة إلى اجتثاث جُذورها؛ كفيلة -والله- لِهَدْم السُّنَّة، وَزَعْزَعَة التوحيد، وتزيين البدع، وَخَلْخَلَةِ منهج السلف!!

ومع ضَعْفِ قُدُرات طَلَبة العلم، وَخِذْلان القاصي والدَّاني لهم -إلا من رحم الله- إلا أن الله عز وجل جعلهم طائفة ظاهرة، فإمَّا أن يكون ظهورهم بالسَّيْف والسِّنان، أو بالحُجَّة والبيان، كما ذَكَرَ شيخُ الإسلامِ أحمدُ بنُ عبدِ الحليمِ ابنُ تيميةَ -وإنْ أُرْغِمَتْ أُنُوفُ أَهْلِ الخُرَافات-.

وإني لأعدُّ هذه الأبحاثَ الفَذَّةَ مِنْ تحقيقِ ما بَشَّر به الرسولُ ﷺ في وَصْفِ هذه الطائفة، فالحمد لله رب العالمين على إبقاءِ بقية تُنَافِحُ عَنْ هذا الدِّينِ، وما كان للهِ يَبْقَى، وإنْ حَاوَلَ أَهْلُ الأهواءِ طَمْسَ الحقِّ، وما كان للهِ يَقُومُ وَيَدُومُ، وإنْ أَجْلَبَ أَهْلُ الباطِلِ بِخَيْلِهم وَرَجِلهم.

فيا مُجْرِيَ السَّحاب، ومُنْزِلَ الكتاب، وهازِمَ الأحزاب: انصر الحقَّ وأهلَه، وَاخْذُلِ الباطِلَ وَحِزْبَه، واجعلنا مفاتيحَ خير، مغاليقَ شر، وانصرنا بالحقِّ، وانصره بنا، واجزِ أخانا أبا حمزةَ خيرًا كثيرًا مزيدًا جزاءَ الذَّبِّ والدِّفَاعِ عَنْ دِينكَ، وأئمةِ الهُدَى، ومصابيح الدُّجَى، إنك على كلِّ شيء قَدِير، وبالإجابةِ جَدِير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

كتبه

أبو الحسن السليماني

٢٧/ ١١/ ١٤٢٥هـ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# مقدمة

**رب يسِّر وأعِنْ**

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يضلل فلا هادِيَ له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

وأشهد أن نبينا محمدًا - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - عبده ورسوله.

**أما بعد:**

فهذا التعقيب الرابع من كتابي:

**(التنكيل لِمَا في رفع منارة محمود سعيد ممدوح من الأباطيل).**

أسميته: **(تحرير المقال في حديث عرض الأعمال).**

ردٌّ على محمود سعيد ممدوح، ودَفْعُ عدوانه على: الإمام المحدث العلامة الشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى-.

واللهَ أسأل أن يجعل عملي كلَّه خالصًا لوجهه الكريم، وأن يُجَنِّبَني به فتنةَ المحيا والممات، وأن يُحسن خاتمتي في الأمور كلها، وأن يجيرني من خزي الدنيا ومن عذاب الآخرة، ووالديَّ، ومشايخي، وأهلي، وعشيرتي، وذريتي، وإخواني، وكل من له حَقٌّ عليَّ، وجميع المسلمين والمسلمات، آمين، والحمد لله رب العالمين.

**كتبه/ الفقير إلى عفو ربه**

**أبو حمزة سيد بن محمد بن السيد المنياوي**

**مكتبة دار الحديث بمأرب حفظها الله تعالى**

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

## ۞ فصل ۞

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**إن لله ملائكةً سَيَّاحين يُبَلِّغُوني عن أمتي السلام**»، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**حياتي خير لكم، تحدِّثون ويُحدَّث لكم، ووفاتي خيرٌ لكم، تُعرض عليَّ أعمالكم، فما رأيتُ من خيرٍ؛ حَمِدْتُ الله عليه، وما رأيتُ من شرٍّ؛ استغفرتُ الله لكم**».

أخرجه بهذا السياق البزار، واستدلَّ المعترض به على دعواه باستغفار النبي صلى الله عليه وسلم بعد موته للمسيئين من أمته، ويتذرَّع بذلك إلى جواز الذهاب إلى قبره صلى الله عليه وسلم لطلب الاستغفار.

وهاك بيانَ ضعف الحديث بهذا السياق، وأن الثابت فيه الجملة الأولى فقط، وبذلك تسقط حجة هذا القبوري، والحمد لله رب العالمين:

اعلم -أخي المؤمن، علَّمني وإياك العليم المهيمن- أن هذا الحديث يرويه سفيان الثوري، عن عبد الله بن السائب، واختُلِفَ عن سفيان: فرواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن السائب، عن زاذان، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا به.

أخرجه البزار في "البحر الزخار" (٥/٣٠٨ - ٣٠٩/رقم ١٩٢٥).

وانظر «كشف الأستار» (١/٣٩٧/ رقم ٨٤٥) و«البداية والنهاية» (٥/٢٤١/ط.دار الكتب العلمية)، وقد تَصَحَّف فيه (عبد المجيد) إلى: (عبد الحميد).

وقال البزار: «وهذا الحديث آخره لا نعلمه يُرْوَى عن عبد الله إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد».

وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٩/٢٤): «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح».

وخالف عبدَ المجيد جماعةٌ من كبار أصحاب الثوري، وغيرهم، منهم:

● **وكيع بن الجراح الرؤاسي.**

أخرج حديثه النسائي في «الكبرى» (١ /٣٨٠/ رقم ١٢٠٥)، وفي «المجتبى» (٣ /٤٣/ رقم ١٢٨٢ )، والإمام أحمد في «مسنده» (١ /٤٤١ )، وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٢٥٤/٢/رقم ٨٧٠٥)، و (٣٢٠/٦/رقم٣١٧١٢)، وفي «مسنده» (١ / ١٨٤/ رقم ٢٦٩ )، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣٧/٩/ رقم ٥٢١٣ )، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٥/٣/رقم٩١٤)، والخطيب في «الفصل» (٧٦٩/٢ ).

ووكيع: ثقة حافظ.

● **وعبد الله بن المبارك.**

قد أخرجه في كتابه «الزهد» (ص ٣٦٤/رقم ١٠٢٨)، وفي «مسنده» (برقم ٥٢).

وابن المبارك: ثقة حافظ.

● **وعبد الرحمن بن مهدي.**

أخرج حديثه الإمام أحمد في «مسنده» (١ / ٤٤١ ).

وابن مهدي: ثقة حافظ.

● **وعبد الرزاق الصنعاني.**

قد أخرجه في «مصنفه» (٢١٥/٢/رقم ٢١١٦)، والنسائي في «المجتبى» (٤٣/٣/رقم ١٢٨٢)، وأبو يعلى الخليلي في «فوائده» (ص٥٥/رقم ١٨)، والطبراني في «الكبير» (٢٧١/١٠/رقم ١٠٥٢٩)، والذهبي في «السير» (١٧ / ١٠٥ـ١٠٦ ).

وعبد الرزاق: ثقة حافظ.

● **ومعاذ بن معاذ العنبري.**

أخرج حديثه النسائي في «الكبرى» (٣٨٠/١/رقم ١٢٠٥)، وفي «المجتبى» (٤٣/٣/رقم١٢٨٢)، والإمام أحمد في «مسنده» (٤٥٢/١)، والخطيب في «الفصل» (٧٧٠/٢).

ومعاذ: ثقة متقن.

- **وابن نمير.**

أخرج حديثه الإمام أحمد في «مسنده» (١ / ٣٨٧ ).

وابن نمير: ثقة صاحب حديث.

- **ومحمد بن يوسف الفريابي.**

أخرج حديثه الدارمي في «سننه» (٢ / ٣١٧ ).

ومحمد بن يوسف: ثقة فاضل، أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مُقَدَّم فيه -مع ذلك عندهم- على عبد الرزاق، كما في «التقريب».

- **وأبو نعيم الفضل بن دكين.**

أخرج حديثه البيهقي في«الدعوات» (رقم١٥٩)، وفي «حياة الأنبياء» (رقم١٥)، وفي «شُعَب الإيمان» (٢/٢١٧ - ٢١٨/رقم ١٥٢)، والخطيب في «الفصل» (٧٦٩/٢)، والبغوي في «شرح السُّنة» (٣/ ١٧٩/رقم٦٨٧).

وأبو نعيم: ثقة ثبت.

- **وعبيد الله بن موسى.**

أخرج حديثه البيهقي في «الدعوات» (رقم ١٥٩)، والخطيب البغدادي في «الفصل للوصل المدرج في النقل» (٢ / ٧٦٨)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ٥٤٢ )، وفي «شرح السُّنة» (٣ / ١٩٧ / رقم ٦٨٧).

وعبيد الله بن موسى: ثقة كان يتشيَّع، قال أبو حاتم: «كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستُصْغِر في سفيان الثوري».

- **ويحيى بن سعيد القطان.**

أخرج حديثه إسماعيل القاضي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (رقم ٢١).

وأخرجه الدارقطني، ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفصل» (٧٦٧/٢) به،

وزاد في آخره: «وقال رسول الله ﷺ: «إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليَّ صلاة».

وقال الدارقطني: «هكذا أخبرناه أبوذر، والكلام الآخر لم نكتبه إلا عنه وليس بمحفوظ بهذا الإسناد، والله أعلم». اهـ

وقال الخطيب البغدادي -مُعَلِّقًا-: «أمَّا الأول فهو محفوظ عن سفيان الثوري بهذا الإسناد ...

وأمَّا الكلام الأخير -في الصلاة على النبي ﷺ المذكور في الحديث- فليس يُرْوَى -فيما نعلم- إلا من طريق موسى بن يعقوب الزمعي، ويُختلف عليه فيه». اهـ

أقول: والقطان ثقة حافظ إمام.

- **وأبو إسحاق الفزاري.**

أخرج حديثه الحاكم في «المستدرك» (٤٦١/٢) وصححه، والخليلي في «الإرشاد» (٤٤٥/١)، وفي «فوائده» (ص٥٥/رقم ١٨)، وأبو نعيم في «ذكر أخبار أصبهان» (٢٠٥/٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧ / ١٢٠).

والفزاري: ثقة حافظ.

- **والفضيل بن عياض.**

أخرج حديثه الطبراني في «الكبير» (٢٧١/١٠/رقم١٥٠٣٠)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٢٥٣/٢/رقم ٨٢٦)، والرافعي في «التدوين» (٣١٦/٣).

والفضيل بن عياض: ثقة عابد إمام.

- **وزيد بن الحباب.**

أخرجه الهيثم بن كليب في «مسنده» (٢ / ٢٥٢ / رقم ٨٢٥)، والخطيب في «الفصل» (٢ / ٧٦٨ - ٧٦٩).

وزيد بن الحباب: صدوق يخطئ في حديث الثوري، كما في «التقريب»،

ولكنه تُوبع كما ترى.

• **ومعاوية بن هشام.**

أخرج حديثه المزي في «تهذيب الكمال» (١٤/٥٦٠).

ومعاوية بن هشام: صدوق له أوهام، لكنه توبع كما ترى.

كلهم يروونه عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن السائب، عن زاذان، عن عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعًا بالشطر الأول فقط: «**إن لله ملائكة سَيَّاحين يبلغوني عن أمتي السلام**».

ولم يذكروا قوله: «**حياتي خير لكم...**» إلخ.

وهذا دليلٌ بَيِّنٌ على عدم ثبوت هذه الزيادة، وأنها وَهَمٌ[1] من عبد المجيد بن أبي روّاد.

**ويُؤَكِّد هذا**: أن الثوري قد تُوبع على هذه الرواية الراجحة عنه: تابعه الأعمش فرواه عن عبد الله بن السائب، عن زاذان، عن ابن مسعود ﷺ مرفوعًا به، ولم يذكر قوله: «**حياتي خير لكم...**». إلخ.

أخرجه أبو إسحاق الفزاري في «السِّير» (رقم٦٢٠)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (١/٤٢١) وصححه، والطبراني في «الكبير» (١٠/٢٧٠-٢٧١/رقم١٠٥٢٨)، والخليلي في «الإرشاد» (١/٤٤٥)، وفي «فوائده» (ص٥٥/رقم ١٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/١٢٠).

وقال الخليلي: «هذا الحديث مشهور بالثوري عن ابن السائب، ولم يروه عن الأعمش إلا أبو إسحاق». اهـ

---

(١) هكذا بتحريك الهاء، كالغَلَط وزنًا، وقال السجاعي في "حاشيته على قطر الندى" (ص١٣٣/مع القطر): قوله: وَهَم بفتح الهاء: مصدر وَهِمَ كَغَلِطَ وَزْنًا ومعنًى، وأما "الوَهْم" فمصدر وَهَمْتُ في الشيء، بالفتح من باب: وَعَدَ، إذا سبق إلى قلبك وأنت تريد غيره، أفاده في "المصباح". اهـ
وانظر: "الإعلام بمثلث الكلام" لابن مالك.

وقال أيضًا في «فوائده»: «لم يروه عن الأعمش إلا أبو إسحاق، وأما عن سفيان [فقد] رواه عنه الخلق». اهـ

**أقول**: وأما عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد فليس أهلاً لأن يتفرد عن الإمام الثوري، فضلاً عن المخالفة لكل هؤلاء، فقد وثقه قوم، وضعَّفه الأكثرون.

قال فيه ابن معين: «ثقة يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكان يعلن بالإرجاء، ولم يكن يبذل نفسه للحديث...»، وذكر من زهده وعبادته.

وقال العباس الدوري، عن يحيى: «ابنُ عُلَية عَرَضَ كُتُبَ ابنِ جريج على عبد المجيد بن أبي روّاد فأصلحها له».

قال الدوري: فقلت ليحيى: ما كنتُ أظن أن عبد المجيد هكذا!!.

قال يحيى: «كان أعلم الناس بابن جريج، ولم يكن يبذل نفسه للحديث».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وفي موضع آخر: «ثقة».

وقال أبو داود في «سؤالات الآجري»: ثقة حدثنا أحمد ويحيى، قال يحيى: «كان عالمًا بابن جريج».

قال أبو داود: «وكان مرجئًا داعية في الإرجاء، وما فسد عبد العزيز حتى نشأ ابنه، وأهل خراسان لا يحدِّثون عنه».

وقال المرُّوذي، عن الإمام أحمد: «كان مرجئًا، قد كتبتُ عنه، وكانوا يقولون: «أفسد أباه»، وكان منافرًا لابن عيينة».

قال المرُّوذي: «وكان أبو عبد الله يحدِّث عن المرجئ إذا لم يكن داعية أو مخاصمًا».

وقال أحمد بن أبي يحيى، عن أحمد بن حنبل: «ثقة، وكان فيه غلو في

الإرجاء، وكان يقول: "هؤلاء الشُكَّاك"».

وقال أبو داود في «سؤالاته» للإمام أحمد: سمعت أحمد قيل له: عبد المجيد بن عبد العزيز؟

قال: «كان عالمًا بابن جريج، ولم يكن يبالي عمَّن حدَّث، وله عند أهل مكة قَدْر».

فقيل لأحمد: هو موضع للرواية؟

قال: «لا أدري».

قال أبو داود: «وسمعتُ أحمد حدَّث عنه».

وقال الخليلي: «ثقة أخطأ في أحاديث».

وقال أيضًا: «عبد المجيد صالح محدِّث ابن محدِّث (لا يُعتمد)[1] على مثله، لكنه يخطئ، ولم يخرج في «الصحيح»».

وقال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير»: «يرى الإرجاء، وكان الحميدي يتكلَّم فيه».

وقال في موضع آخر: في حديثه بعض الاختلاف، ولا يُعرف له خمسة أحاديث صحاح».

وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي، يُكتب حديثه، كان الحميدي يتكلم فيه».

وقال أحمد بن علي: سألتُ محمد بن يحيى بن أبي عمر عن عبد المجيد ابن أبي روَّاد؟

فقال: «ضعيف».

---

(١) في المطبوع: (لا يعمد)، ولعل الصواب ما استظهرته.

وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث ضعيفًا مرجئًا».

وقال العقيلي: «كان الحميدي يتكلَّم فيه، كان يرى الإرجاء».

وأدخله أبو زرعة الرازي في «ضعفائه».

وقال سلمة بن شبيب: كنتُ عند عبد الرزاق فجاءنا موت عبد المجيد بن عبد العزيز، فقال عبد الرزاق: «الحمد لله الذي أراح أُمَّة محمد ﷺ من عبد المجيد».

وقال الجوزجاني في عبد العزيز بن أبي روَّاد: «كان عابدًا غاليًا، وابنه عبد المجيد كذلك».

وقال الساجي: «روى عن مالك حديثًا منكرًا، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد: «**الأعمال بالنيات**»، وروى عن ابن جريج أحاديث لم يُتابع عليها».

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين عندهم».

وقال أبو عبد الله الحاكم -في سؤالات السجزي-: «ممن سكتوا عنه».

وقال الدارقطني في «العلل»: «كان أثبت الناس في ابن جريج».

وقال أيضًا -في سؤالات البرقاني-: «لا يُحتج به، يُعتبر به، وأبوه أيضًا ليِّن، والابن أثبت، قيل: إنه مرجئ، ولا يُعتبر بأبيه، يُترك، وهما مكيان».

وقال ابن عبد البر: «روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها حديث «**الأعمال**».

وقال ابن حبان في «المجروحين»: «منكر الحديث جدًّا، يقلب الأخبار، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحقَّ الترك، (وقيل عنه)[1]: إنه هو الذي أدخل أباه في الإرجاء، مات قبل المائتين بقليل».

---

(١) وقع في المطبوع: (وقل عن).

وهو الذي روى عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «القدرية كفر، والشيعة هلكة، والحرورية بدعة، وما نعلم الحق إلا في المرجئة».

روى عنه هذه الحكاية عصام بن يوسف البلخي.

وهذا شيء موضوع، ما قاله ابن عباس، ولا عطاء رواه، ولا ابن جريج حدَّث به. اهـ

فتعقَّبه الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- في «الميزان» (٦٤٨/٢) بقوله: «لم يوصله ابن حبان بنفسه، فأحسبه موضوعًا على عصام بن يوسف البلخي». اهـ

**أقول:** وفيه نظر، لأنه قد ثبت الإسناد إلى عبد المجيد بن أبي روَّاد من غير طريق عصام بن يوسف البلخي.

أخرجه الدارقطني في «الأفراد»، فقال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا علي بن مسلم، ثنا عبد المجيد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ فذكره.

قال الدارقطني: «تفرد به عبد المجيد».

وقال الحافظ في «تهذيبه» -بعد أن أورده-: «وبقية رجاله ثقات». اهـ

ويعقوب بن إبراهيم هو: ابن أحمد بن عيسى بن البختري أبو بكر البزاز، يُعرف بالجرَّاب؛ روى عنه الدارقطني، وابن شاهين.

وروى عن علي بن مسلم الطوسي -كما في هذا الإسناد-، والحسن بن عرفة، وعمر بن شبة، وغيرهم.

وأدخله يوسف القوَّاس في جملة شيوخه الثقات.

وقال الدارقطني: «كتبنا عنه، كان ثقة مأمونًا مكثرًا».

انظر «تاريخ بغداد» (٢٩٣/١٤ - ٢٩٤)، و«تاريخ الإسلام» (حوادث ووفيات: ٣٢١-٣٣٠/ص١١٩).

وقد أخطأ المعلِّق على «تهذيب التهذيب» (٦٠٦/٢/ط.دار الرسالة) حيث تَوَهَّم أن شيخ الدارقطني ساقط من النسخة، وأن الدارقطني لم يدرك يعقوب بن إبراهيم،

ولعله ظنه الدورقي، فتنبه!!

وعليٌّ بن مسلم: هو الطوسي -كما سبق- روى عنه الإمام البخاري، ويحيى ابن معين، وأبو داود، والنسائي، وعبد الله ابن الإمام أحمد، وغيرهم.

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وقال الدارقطني: «ثقة».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الحافظ: «صدوق».

**وعليه؛ فالإسناد ثابت إلى ابن أبي روَّاد، فلا يَتَّجه اعتذار الحافظ الذهبي، والله أعلم.**

وحاول المعترض تخليص ابن أبي روَّاد من عهدة هذا المتن المنكر الموضوع على ابن عباس رضي الله عنهما، فسلك سبيلاً مضحكة، فذكر (ص١٦٦) أن الصواب تحميل عنعنة ابن جريج، واتهام من دلَّسه[1].

كذا قال بجهله الواضح، وتعالمه الفاضح، نسأل الله السلامة.

**فقد نصَّ ابنُ حبان على أن هذا الأثر الموضوع لم يحدِّث به ابن جريج، فكيف يجوز تحميل عنعنته عهدة ذلك؟! فتأمل.**

**ويؤيده**: أن الدارقطني لم يتعقَّب ابنَ حبان في ذلك في «تعليقاته على المجروحين»، بل إنه زاد عليه، فذكر حديثين منكرين آخرين أنكرهما ابن شاقلا على ابن أبي روَّاد، انظر «التعليقات» (ص١٦٩).

بل قد صرَّح الإمام أبو زرعة الرازي -أيضًا- بأن هذا الحديث ليس من حديث ابن جريج.

قال البرذعي في «سؤالاته» لأبي زرعة (٣٢٥/٢-٣٢٦/أبو زرعة وجهوده): «قلت:

---

(١) مع أن المعترض -نفسه- قد نفى (ص٣٢٢-٣٢٣) من كتابه تدليس ابن جريج عن عطاء مطلقًا، ثم تناقض في هذا الموضع، فنقض هذا كله، وجعله مدلسًا عنه!! فاعجبوا يا معشر العقلاء!!.

ابن أبي روّاد عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: «كلام القدرية كفر»؟

قال: «هذا عندي باطل، إنما روى هذا أبو عصمة نوح بن أبي مريم، ليس هذا من حديث ابن جريج.

ابنُ أبي روّاد أخاف أن يكون قد عَمِلَ في هذا عَمَلاً، ألا ترى أنه يقول في آخره: ولا أعلم قومًا خيرًا من قوم أَرْجَوْا.

قال البرذعي: قال لي أبو زرعة: «ابن عباس يقول مثل هذا؟!».

قال: ثم قال لي أبو زرعة: «كان ابن أبي روّاد مرجئًا». اهـ

**أقول:** وبهذا يدرك القارئ الكريم جهل هذا المعترض في محاولته تحميل العهدة عنعنة ابن جريج، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

**وللأمانة العلمية أقول:** إنَّ أهلَ السُّنَّة الذين عافى الله قلوبهم من البدعة والهوى والتعصب لا ينصرون مذهبهم إلا بالحقِّ، بخلاف صنيع (محمود سعيد) الذي ينصر هواه بالنَّطِيحةِ والمُتَرَدِّية، وبكُسَيْر وعُوَيْر وثالثٍ ما فيه خَيْر، فهو ممن يعتقد ثم يستدلُّ، ويتشبث برأيه -مع كونه باطلاً-، ويدافع عنه بأسنانه وأظفاره، ولا يبالي أن يطعن فيمن طعن فيه من الأئمة، لنصرة هواه، ولو عاملناه بذلك لرمينا ابنَ أبي رواد بالوضع، لكن هذا ليس منهجَ أهلِ الحقِّ، فأهلُ الحقِّ قادرون على الدفاع عن حَقِّهم بالحقِّ، وهم الذين يدافعون عن أهل العلم، ولا يحمِّلون مَنْ لا يحتمل مالا يحتمل، بل يلتمسون الأدلة -بدون تَكَلُّف- للدفاع عن المظلومين سواء كانوا من العلماء أو غيرهم، ولذلك فأقول -إثباتًا للحق، ودفاعًا عن ابنِ أبي رواد مما هو بريء منه، وكشفًا لخلط المتعصب المتلاعب محمود سعيد-:

ثمة اعتذار صحيح يمكن به رفع عهدة هذا الحديث الموضوع عن ابن أبي روّاد، وهو أن عبد المجيد بن أبي روّاد لعله دلَّسه؛ فقد رماه بذلك الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقد سُئلا -رحمهما الله تعالى- كما في «المنتخب من العلل

للخلال» (ص٢٢٧/رقم ١٣٥) عن حديث عبد المجيد بن أبي روّاد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لكلِّ أمة فرعون، وفرعون هذه الأمة معاوية بن أبي سفيان».

فقالا جميعًا -يعني: الإمام أحمد ويحيى بن معين-: «ليس بصحيح، وليس يُعرف هذا الحديث من أحاديث عبيد الله، ولم يسمع عبد المجيد بن أبي روّاد من عبيد الله شيئًا، ينبغي أن يكون عبد المجيد دلَّسه، سمعه من إنسان فحدَّث به».

**أقول**: لذلك ذكره الحافظ أبو زرعة العراقي في «كتاب المدلِّسين» (ص٦٨-٦٩/ رقم ٣٩)، ومن قبله العلائي في «جامع التحصيل» (ص ١٠٧)[1].

وتبعه الحافظ ابن حجر فذكره في «تعريف أهل التقديس» (ص ١٤١/رقم ٨٢) وعدَّه في الطبقة الثالثة[2].

وعلى هذا نُفَسِّر كلمة الإمام أبي زرعة الرازي -رحمه الله تعالى-: «أخاف أن يكون قد عَمِل في هذا عملاً».

نُفَسِّر هذا العمل المذكور هنا بالتدليس، لا بالكذب والاختلاق والوضع، فيكون دَلَّسه عن مجروح أو متهم لمَّا رآه يعضِّد بدعته، والله المستعان.

---

(١) هذا مع أن الذي في كلام الإمام أحمد وابن معين أنه دلَّس عمَّن لم يلقه، وهو تدليس عند المتقدمين.

(٢) وتعقبه الدكتور مسفر الدميني في كتابه "التدليس" (ص ٢٦٦) فعدَّه من الطبقة الأولى، وقال: "لم يذكره أحد من المتقدمين بالتدليس إلا الإمام أحمد في الحديث المتقدم، وهو حديث واحد، فَحَقُّه أن يكون في المرتبة الأولى، لا الثالثة كما صنع الحافظ ابن حجر، والله أعلم". اهـ.

أقول: وهذا خطأ منشؤه أنه لم يقف على نقل الخلال بتمامه، وإنما وقف على قول العلائي ومن بعده أبي زرعة العراقي والحافظ ابن حجر -رحم الله الجميع-:

ذكره أحمد في حديث رواه عبيد الله بن عمر فقال: "ينبغي أن يكون دلَّسه، أخذه من إنسان فحدَّث به"، ذكره الخلال في كتاب "العلل". اهـ

وهذا اختصار مُخِلٌّ؛ إذ ليس فيه ذِكرٌ لرمي يحيى بن معين ابنَ أبي روّاد بالتدليس، ولا ذِكرٌ لمتن الحديث الموضوع الذي أعلَّاه بتدليسه، ولا ذِكر لنفي سماعه من عبيد الله بالكلية.

وأظن أن الدكتور الدميني لو وقف على نصِّ الخلال التام، ورأى متن هذا الحديث الموضوع الباطل، ما كان ليتعقَّب الحافظ بمثل هذا، لاسيما إذا ضمَّ لذلك بيان حال ابن أبي روّاد في الضعف، وعدم نقاوة شيوخه وتحديثه عَمَّن دَبَّ ودَرَجَ، وكلام الإمام أبي زرعة الرازي المتقدم، والله أعلم.

بقي الكلام على رواية جاءت عن يحيى بن سعيد في تكذيب عبد المجيد ابن أبي روَّاد:

قال الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٧٠٠/١): وسمعت حماد بن حفص، قال: شهدتُ يحيى بن سعيد، وجاء إليه رجل من أهل البصرة، فتذاكرا الحديث، فقال الشيخ ليحيى: حدثنا ابن أبي روَّاد بكذا وكذا.

فقال يحيى: «عُرف[1] عليه كذاب».

فقال: فلما كان بعد ساعة قال: «الأب حدَّثك أو الابن؟».

فقال: لا، بل الأب.

فقال: «الأب ليس به بأس، إنما ظننتُ أنك تعني الابن». اهـ

وكأن الفسوي اعتمد هذا القول من يحيى بن سعيد، فقد أدخل عبد المجيد بن أبي روَّاد في كتاب «المعرفة» (٥٢/٣) في باب: «**مَن يُرْغَبُ عن الرواية عنهم**»، فقال: «وعبد المجيد بن عبد العزيز كان مبتدعًا معاندًا داعية، سمعت حماد بن حفص يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: «كذاب» -يعني: عبد المجيد-». اهـ

وإنْ صَحَّ هذا عن يحيى، فَيُحْمَل على أنه حمَّله عهدة هذه الموضوعات والأباطيل، أو أنه قصد تكذيبه في بدعته التي يدعو إليها، والله أعلم بالصواب.

هذا من جهة رميه بالكذب والاختلاق، أما الضَّعْف فإنه لازمه لا محالة، فإنَّ جُلَّ من وثقه من الأئمة ظاهر كلامهم أنهم يمدحونه في روايته عن ابن جريج.

وأما من ضعَّفه منهم فيُحمل كلامهم على غير روايته عن ابن جريج في الغالب، على أن منهم من تكلَّم في روايته عن ابن جريج وَعَدَّ لَهُ مناكير.

فقد ذكر له ابن عدي في «الكامل» أحاديث من مناكيره، ثم قال: «كل هذه

---

(١) كذا أثبتها محقق ط. مكتبة الدار، وقال في الحاشية: "أم ضُرِّب"، ولعل الصواب: "اضرب عليه، كذاب"، والله أعلم بالصواب.

الأحاديث غير محفوظة، على أنه يتثبت في حديث ابن جريج، وله عن ابن جريج أحاديث غير محفوظة، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء».

وعلَّق الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى- على كلمة ابن عدي -رحمه الله تعالى- بأنه ثبت في ابن جريج، وفي غيره ليس بذاك، فقال: «وقد ضعَّفه بعضهم مطلقًا».

**والحاصلُ من هذا كلِّه:** أن عبد المجيد بن أبي روَّاد ضعيف الحديث إذا روى عن غير ابن جريج، أما في روايته عن ابن جريج فتعرف وتنكر، لكن يظهر أن صوابه فيها أكثر من خطئه، فيكون الأصل تمشية ما رواه عن ابن جريج مصرحًا فيه بالتحديث، مالم تظهر نكارة توجب مخالفة ذلك الأصل، أو مخالفته لمن هو أولى منه، أو إعلال أحد أئمة هذا الشأن لروايته عنه.

وبهذا نكون قد جمعنا بين كلام الأئمة حسب ما تقتضيه أصول وقواعد هذا العلم الشريف، والحمد لله رب العالمين.

ولا يفوتني أن أنبِّه على عدم التسليم للحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- في وصفه ابن أبي روَّاد بالحفظ في «السير» (٩ / ٤٣٤)، فلم يسبقه أحد إلى هذا، بل هو مخالف من جمع غفير من أئمة هذا الشأن ونُقَّاده، إلا أن يكون مقصده روايته عن ابن جريج، فأمر آخر، وانظر «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (ص١٣٨/ رقم ٢١٤).

على أن الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى- قد نقل في «الكاشف» (رقم ٣٤٣٥) توثيق الإمام أحمد، وتضعيف الإمام أبي حاتم -رحم الله الجميع-، ولم يجزم هنالك بشيء.

بل إنه ترجمه في كتابه «المغني في الضعفاء» (برقم٣٧٩٣)، ونقل توثيق ابن معين، وأبي داود، وتضعيف ابن حبان له.

وكذا فعل في «ديوان الضعفاء» (برقم ٢٦٠١).

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق يخطئ، وكان مرجئًا، أفرط ابن حبان فقال: متروك».

**أقول:** وهذا خاضع لما سبق تفصيله، والله أعلم.

وتساهل الحافظ السيوطي -كعادته- فصحَّح الحديث في «الخصائص الكبرى» (٢/ ٢٨١) وفي «تخريج أحاديث الشفا» (ص٣١/ رقم ٨).

ومن قَبله جوَّده الحافظ أبو زرعة العراقي في «طرح التثريب» (٢٩٧/٣).

وقد خالفَ في ذلك الحافظُ عبدُ الرحيم العراقي (الأبُ)، فقال في كتابه «تخريج الإحياء» (١٠٥١/٢/رقم٣٨١٠) بعد أن عزاه للبزار: «ورجاله رجال الصحيح، إلا أن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، وإنْ أخرج له مسلم، ووثقة ابن معين، فقد ضعفه كثيرون.

ورواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» من حديث أنس بنحوه، بإسناد ضعيف. اهـ

**أقول:** وكلامه -رحمه الله تعالى- مقدَّم على كلام ابنه، فهو الأقرب إلى القواعد وكلام أئمة هذا الشأن، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

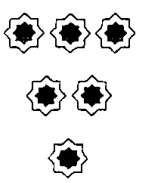

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

## ۞ فصـــل ۞

وبعد ظهور نكارة الزيادة التي احتج بها المعترض من حديث ابن مسعود؛ أقول: قد رُويت هذه الزيادة المنكرة التي خالف فيها ابنُ أبي روّاد أصحاب الإمام سفيان الثوري: «حياتي خير لكم»... إلخ من طرق أخرى:

فرُويتْ من حديث الصحابي الجليل أبي حمزة أنس بن مالك خادم النبي ﷺ، وعن بكر بن عبد الله المزني مرسلاً، وعن محمد بن علي بن الحسين أبي جعفر - رضي الله عنهم جميعًا- معضلاً.

**أولاً: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وله ثلاث طرق:**

● الأولى: أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/٧٦) وسيد الرؤساء أبو الفرج مسعود بن الحسن الثقفي الأصبهاني في «عروس الأجزاء» (ص٧٨/رقم٨٢/ط.دار البشائر الإسلامية).

وأخرجه -أيضًا- أبو منصور الجَرْباذْقاني في «الثاني من عروس الأجزاء» (ق٢/١٣٩)، وعبد القادر بن محمد القرشي الحنفي في «جزء له» (٢/٢)[1] كلهم من طريق أبي سعيد الحسن بن علي بن صالح العدوي، عن خراش بن عبد الله، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعًا به، وفيه: «**فتُعْرَض عليَّ أعمالكم عشية الاثنين والخميس**».

**وخراش بن عبد الله**: قال فيه الحافظ الذهبي: «ساقط عدم، ما أتى به غير أبي سعيد العدوي الكذّاب، ذكر أنه لقيه سنة بضع وعشرين ومائتين، تقدَّم أنها سنة

---

(١) كما في "الضعيفة" (رقم ٩٧٥).

اثنتين في ترجمة العدوي الراوي عنه، بل روى عنه أيضًا حفيد خراش».

قال ابن حبان: «لا يحلُّ كَتْبُ حديثه إلا للاعتبار».

وأبو سعيد الحسن بن علي بن صالح العدوي -تلميذ خراش هذا-: كذَّاب، كما سبق.

● الطريق الثانية من حديث أنس: أخرجه أبو طاهر المُخَلِّص في «الجزء الثاني عشر من حديثه» (ق٢١٢/ ٢) من طريق يحيى بن خذام، عن محمد بن عبد الله بن زياد أبي سلمة الأنصاري، عن مالك بن دينار عن أنس ﷺ بنحوه، وفيه: «**تُعرض علي أعمالكم كل خميس**»[1].

ومحمد بن عبد الله أبو سلمة الأنصاري: ساقط، وقد تصحَّف في المطبوع من «السلسلة الضعيفة» إلى «محمد بن عبد الملك» فتنبَّه!

وقد قال فيه ابن طاهر: «كذاب».

وقال العقيلي: «منكر الحديث».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به».

وقال أبو أحمد الحاكم: «روى يحيى بن خذام عنه، عن مالك بن دينار أحاديث منكرة، والله أعلم الحمل فيها على أبي سلمة أو يحيى».

وقال أبو عبد الله الحاكم: «يروي أحاديث موضوعة».

وقال ابن منده في كتابه «فتح الباب في الكُنى والألقاب» (رقم٣١٧٠): «متروك الحديث».

وقال الحافظ: «كذبوه».

---

(١) كما في "الضعيفة" (رقم ٩٧٥).

● الطريق الثالثة من حديث أنس -وهو مما لم يذكره هذا المعترض الزائغ-:
أخرجه ابن النجار -كما في «كنز العُمَّال» (١٢/٤٢٠-٤٢١/رقم ٣٥٤٧٠) - فقال: كتب إليَّ معمر بن محمد الأصبهاني: أن أبا نصر محمد بن إبراهيم اليورناتي أخبره في «معجمه» قال: سمعتُ الشريف بن واضح بن أبي تمَّام الزيبي يقول: سمعتُ أبا عليٍّ تومة يقول: «اجتمع قوم من الغرباء عند أبي حفص بن شاهين، فسألوه أن يحدثهم أعلى حديث عنده.

فقال: لأحدثنكم حديثًا من عوالي ما عندي: ثنا عبد الله بن محمد البغوي، ثنا شيبان بن فَرُّرخ الأبلي، حدثنا نافع أبو هرمز السجستاني قال: سمعتُ أنس بن مالك يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «حياتي خير لكم»، الحديث.

وعزاه الزبيدي في «إتحافه» إلى أبي نصر اليورناتي في «معجمه» وابن النجار.

ونافع أبو هرمز السجستاني: هو ابن هرمز، وسماه العقيلي: «نافع ابن عبد الواحد»، وقال ابن عدي: «نافع بن عبد الله».

ضعَّفه جماعة وابن معين، وقال مرة: «لا أعرفه».

وقال مرة أخرى: «لا يُكتب حديثه».

وقال مرة: «ليس بشيء».

وكذَّبه مرة أخرى.

وقال أبو حاتم:«متروك الحديث، ذاهب الحديث».

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن نافع أبي هرمز، فقلت: ضعيف الحديث؟

فقال: «كما يكون هو ذاهب».

وقال النسائي: «ليس بثقة».

وقال ابن عدي: «أحاديثه غير محفوظة، والضعف على رواياته بَيِّن».

وقد ذكر له بعضهم في ترجمته موضوعات.

فهذه طرق هذا الحديث عن أنس بن مالك، لا تخلو طريق منها من هالك أو أكثر.

● **ثانيًا: معضل محمد بن علي بن الحسين أبي جعفر الباقر** -رحمه الله تعالى-:

رواه أبو جعفر الطوسي في «أماليه» من طريق إبراهيم بن إسحاق النهاوندي الأحمري، حدثني محمد بن عبد الحميد، وعبد الله بن الصلت، عن حنان بن سدير، عن أبيه -قال إبراهيم: حدثني عبد الله بن حماد، عن سدير-، عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ -وهو في نفر من أصحابه-: «**إن مقامي بين أظهركم خير لكم، وإن مفارقتي إياكم خير لكم**».

فقام إليه جابر بن عبد الله فقال: يا رسول الله، أما مقامك بين أظهرنا فهو خير لنا، فكيف تكون مفارقتك إيانا خيرًا لنا؟!

فقال: «**أما مقامي بين أظهركم خير لكم؛ فلأنَّ الله -عز وجل- يقول: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾**»، يعني: تعذيبهم بالسيف.

وأما مفارقتي إياكم فهو خير لكم؛ لأن أعمالكم تُعرض عليَّ كل اثنين وخميس فما كان من حسن حمدتُ الله -تعالى-، وما كان من سيئة استغفرتُ لكم».

قال أحمد الغماري -بعد أن ذكره في كتابه «الاكتفاء»-[1]: «وهذا غير صحيح، بل ملفَّق مركَّب مُحَرَّف، أخرجه إبراهيم الأحمري المذكور في مصنفاته، وهو ضعيف، كما ذكره الطوسي في «فهرسته» فقال: «كان ضعيفًا في حديثه، متهمًا في دينه»، وهكذا قال من قبله النجاشي وغيره». اهـ

وقد أشار أحمد الغماري إلى هذه الطريق في كتابه «المدواي» (٤٢٧/٣) فقال: «وفي الباب أيضًا: عن أبي جعفر محمد بن علي، أخرجه الطوسي في «أماليه» مطوَّلاً.

وقد ذكرتُه في تخريجي لأحاديث «الشفاء». اهـ

---

(١) وانظر كتاب المعترض (ص ١٥٩-١٦٠).

**أقول:** ولو سلمنا بصحة السند إلى أبي جعفر الباقر -رحمه الله تعالى- فأين أبو جعفر من رسول الله ﷺ أو من جابر رضي الله عنه؟! فإن بينهما مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل.

**ثالثًا: مرسل بكر بن عبد الله المزني -رحمه الله تعالى- وله ثلاث طرق:**

● الطريق الأولى: أخرجها ابن سعد في «الطبقات» (٢/١٤٩-١٥٠)، وإسماعيل القاضي في كتابه «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (رقم ٢٥)، كلاهما من طريق حماد بن زيد، عن غالب القطّان، عن بكر بن عبد الله المزني مرسلاً به.

وغالب القطان: صدوق.

● الطريق الثانية: أخرجها إسماعيل القاضي -أيضًا- (برقم ٢٦) عن الحجاج بن المنهال، عن حماد بن سلمة، عن كثير أبي الفضل، عن بكر ابن عبد الله المزني، به.

● الطريق الثالثة: أخرجها الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٢/٨٨٤/ رقم ٩٥٣/ بغية الباحث) فقال: ثنا الحسن بن قتيبة، ثنا جسر بن فرقد، عن بكر بن عبد الله المزني به.

وأورده البوصيري في «إتحاف الخيرة» المسندة (٩/٩٣-٩٤/ رقم ٨٦٢٨) وقال: «هذا مرسل ضعيف، جسر بن فرقد القصّاب أبو جعفر البصري، مجمع على ضعفه، ولم أرَ من وثقه». اهـ

**أقول:** قال فيه البخاري: «ليس بذاك عندهم».

وقال ابن معين: «ليس بشيء».

وقال أبو حاتم: «كان رجلاً صالحًا، وليس بالقوي».

وقال النسائي: «ضعيف».

وقال أيضًا: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه».

وقال الدارقطني: «متروك».

والحسن بن قتيبة -تلميذ جسر هذا-: متروك -أيضًا-.

فهذا إسناد ساقط، لكن يغني عنه ما سلف عن بكر المزني مرسلاً، والله أعلم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

## ۞ فصـــل ۞

وتجاسر المعترض وعلّق (ص١٥٧) على مرسل بكر بن عبد الله المزني بقوله: «فهذا المرسل بمفرده حجة عند كثير من الأئمة كأبي حنيفة، ومالك، وأحمد وغيرهم». اهـ .

**أقول -وبربي أصول وأجول-**: أما الإمام أبو حنيفة -رحمه الله تعالى-، فليس من الأحلاس في هذا الفن؛ لذا فقوله -رحمه الله تعالى- فيه لا يُعَوَّل عليه غالبًا، وقد تَوَسَّع هو وأصحابه في قبول ما هو أشد من ذلك، ووضعوا لقبول الحديث أصولاً وقواعد خالفوا فيها أهل الحديث قاطبة، وهذا أمر معروف لا يخفى.

وأما إطلاقه الأخير فليس صحيحًا، ولا قولاً رجيحًا، وهاك بيانه:

قال الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى- في«شرح العلل» (٣١٠/١وما بعدها ): «ولم يصحِّح أحمد المرسل مطلقًا، ولا ضعَّفه مطلقًا، وإنما ضعَّف مرسلَ من يأخذ عن غير ثقة، كما قال في مراسيل الحسن و عطاء: «هي أضعف المراسيل؛ لأنهما كانا يأخذان عن كلٍّ».

وقال أيضًا: «لا تعجبني مراسيل يحيى بن أبي كثير؛ لأنه يروي عن رجال ضعاف صغار».

وكذا قال في مراسيل ابن جريج، وقال: «بعضها موضوعة».

وقال مُهنَّا: قلتُ لأحمد: لم كرهتَ مراسيل الأعمش؟

قال: «كان الأعمش لا يبالي عمَّن حدَّث».

وهذا يدلُّ على أنه إنما يضعِّف مراسيل مَنْ عُرف بالرواية عن الضعفاء خاصة.

وكان أحمد يقوِّي مراسيل من أدرك الصحابة وأرسل عنهم.

قال أبو طالب: قلتُ لأحمد: سعيد بن المسيَّب، عن عمر حجة؟

قال: «هو عندنا حجة، قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يُقبل سعيد عن عمر، فمن يُقبل؟!».

ومراده: أنه سمع منه شيئًا يسيرًا، ولم يُرِدْ أنه سمع منه كل ما روى عنه، فإنه كثير الرواية عنه، ولم يسمع ذلك كله منه قطعًا.

ونقل مهنًا عن أحمد أنه ذكر حديث إبراهيم بن محمد بن طلحة قال: قال عمر: «لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء».

قال: فقلت له: هذا مرسل عن عمر؟

قال: «نعم، ولكن إبراهيم بن محمد بن طلحة كبير».

وقال في حديث عكرمة، عن النبي ﷺ: «**من لم يسجد على أنفه مع جبهته فلا صلاة له**»: هو مرسل، أخشى ألا يكون ثبتًا.

وقال في حديث عراك، عن عائشة، حديث: «**حَوِّلوا مقعدتي إلى القبلة**»: «هو أحسن ما رُوِي في الرخصة وإنْ كان مرسلاً، فإن مخرجه حسن».

ويعني بإرساله أن عراكًا لم يسمع من عائشة.

وقال: «إنما يُروي عن عروة عن عائشة. فلعله حسَّنه؛ لأن عراكًا قد عُرِفَ أنه يروي حديث عائشة عن عروة عنها.

وظاهر كلام أحمد أن المرسل عنده من نوع الضعيف، لكنه يأخذ بالحديث إذا كان فيه ضعف ما لم يجئ عن النبي ﷺ، أو عن أصحابه خلافه.

قال الأثرم: «كان أبو عبد الله ربما كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيء، فيأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه، مثل حديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهجري، وربما أخذ بالحديث المرسل إذا لم يجئ خلافه».

قال ابن رجب: وقد نصَّ أحمد على تقديم قول الصحابي على الحديث المرسل...

وقد ذكر أصحاب مالك: أن المرسل يُقبل إذا كان مُرْسِلُه ممن لا يروي إلا عن الثقات.

وقَد ذكر ابن عبد البر ما يقتضي أن ذلك إجماع... إلخ.

أقول: وبكر بن عبد الله المزني ليس من هذه البابة، فلا يُحتج بمرسله حتى عند من قال بهذا المذهب، و إلا فالراجح أن المرسل من قسم الضعيف، سواء كان مُرْسِلُه ممن لا يروي إلا عن ثقة أو لا، وبالله التوفيق.

**وأيضًا:** فقد سبق أن أحمد يأخذ بالمرسل ما لم يكن مخالفًا لحال الصحابة، وهذا المرسل مخالف لما عُرف عن أصحاب النبي ﷺ، فإنه لم يُنقل عن أحد منهم أنه كان يذهب إلى قبره ﷺ ويدعوه، أو يطلب منه الاستغفار.

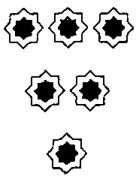

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

## ۞ فصـــل ۞

وغالط المعترض -كعادته- وسعى في ردِّ تضعيف الحافظ أبي الفضل العراقي -رحمه الله تعالى- لرواية ابن أبي روَّاد في «تخريجه لأحاديث الإحياء»، فذكر أنه -نفسه- الذي جوَّده في «طرح التثريب»، ثم قال (ص ١٦٠):

«وكلامه في «طرح التثريب» مقدَّم على كلامه في «تخريجه لأحاديث الإحياء»، فالأول آخر كُتُبِه، والثاني كَتَبَهُ وهو دون العشرين، قال تقي الدين ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٢٨):

«ولع -أي: الحافظ العراقي- بتخريج أحاديث «الإحياء» وله من العمر قريب من العشرين سنة». اهـ

**أقول**: -مستعينًا بالله ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾-: هذا تلاعب مفضوح، وتحايل مقبوح، وسعي مرجوح، فإن الذي جوَّد الإسناد في «طرح التثريب» هو أبو زرعة ابن الحافظ أبي الفضل العراقي، وفي مقدمة محقق «طرح التثريب» (ص٦-٩ ط. دار الفكر العربي) ما يشير إلى هذا، مع كونها غير دقيقة.

وأما دعوى المعترض أن العراقي كتب «تخريجه لأحاديث الإحياء» وهو دون العشرين، **فتلك شِكاةٌ ظاهر عنك عارُها.**

فمعنى كلام ابن فهد -رحمه الله تعالى- أنه ابتدأه وهو قريب من العشرين سنة، يعني: سنة خمس وأربعين.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في «معجمه»: «وكان قد لهج -يعني: الحافظ العراقي- بتخريج أحاديث «الإحياء» وله من العمر نحو العشرين، يعني: سنة خمس وأربعين». اهـ من «الضوء اللامع» (١٧٣/٤).

وأما انتهاؤه فكان سنة إحدى وخمسين وسبعمائه.

قال التقي ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٢٩ ): «له من المؤلفات المفيدة المشهورة في علم الحديث والتخاريج الحسنة، من ذلك: «إخبار الأحياء بأخبار الإحياء» في أربع مجلدات، فرغ من تسويده في سنة إحدى وخمسين وسبعمائة». اهـ

وعليه، فكان عُمْرُه وقتئذ نحو السادس والعشرين، وليس دون العشرين كما يدَّعي هذا المعترض!!.

وقد قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- في كتابه: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧٢٧/٢) في كتاب الحافظ العراقي «التخريج الكبير»: «مات عن أكثره وهو مسودة، فقد لا يصل إلى الفائدة منه كلُّ أحد». اهـ

وقد مرَّ تخريج الحافظ العراقي -رحمه الله تعالى- لأحاديث الإحياء بمراحل.

قال التقي ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص ٢٢٩-٢٣٠): «له من المؤلفات المفيدة المشهورة في علم الحديث والتخاريج الحسنة، من ذلك: «إخبار الأحياء بأخبار الإحياء» في أربع مجلدات، فرغ من تسويده في سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، قرأ عليه[1] شيئًا منه الحافظ عماد الدين ابن كثير.

وقد بيَّض منه نحوًا من خمسة وأربعين كراسًا، وصل فيها إلى أواخر الحج، قرأ [عليه] ذلك ابنه شيخنا الحافظ أبو زرعة أحمد، وينتهي ذلك إلى قوله: «الحديث الثامن والعشرون، وقال ﷺ: «**لم يصبر على شدتها ولأوائها أحد إلا كنت له شفيعًا يوم القيامة**».

وبعد ذلك خمس ورقات من التبييض لم يقرأها.

ثم اختصره في مجلد ضخم سماه: "المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" فاشتهر، وكتب منه نسخًا عديدة، وسارت به الركبان إلى الأندلس وغيرها من البلدان.

---

(١) كذا.

فبسبب ذلك تباطأ الشيخ عن إكمال تبييض الأصل.

وشرع قبل ذلك في مصنَّف متوسط بين المطوَّل والمختصر، فذكر فيه أَشْهَرَ أحاديث الباب، وسماه: «الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين» كتب منه شيئًا يسيرًا، وحدَّث ببعضه، قرأه عليه شيخنا نور الدين الهيثمي». اهـ كلامه -رحمه الله تعالى-.

**أقول:** فتبيَّن من كلام ابن فهد أمور:

١- أن الحافظ العراقي -رحمه الله تعالى- ألَّف كتابه "إخبار الأحياء بأخبار الإحياء" وانتهى من تسويده في سنة إحدى وسبعين، يعني: في السادس والعشرين من عمره تقريبًا.

٢- ثم قرأ عليه شيئًا منه الحافظ ابن كثير -رحم الله الجميع-!!.

٣- ثم قرأ ابنه أبو زرعة عليه بعضه -أيضًا-.

٤- ثم شرع في جعله في مصنف متوسط، ذكر فيه أشهر أحاديث الباب، سماه: "الكشف المبين".

٥- ثم حدَّث ببعضه، وقرأه عليه الحافظ نور الدين الهيثمي.

٦- ثم اختصر الأصل في مجلد ضخم سمَّاه: "المغني عن حمل الأسفار" وكتب منه نسخًا عديدة، وسارت به الركبان إلى الأندلس وغيرها من البلدان.

وهذا كلُّه يدور بين فترات زمنية متغايرة، تؤكِّد تأخُّر ما سطَّره في "المغني عن حمل الأسفار"، وهو الكتاب الذي نقلنا منه تضعيف الحافظ العراقي -رحمه الله تعالى- لرواية ابن أبي روَّاد، فلا أدري كيف ساغ لهذا المعترض أن يغالط في مثل هذا، ويتجاسر ويدَّعي أنَّ العراقي -رحمه الله تعالى- إنما كتبه وهو دون العشرين؟! نعوذ بالله من الكلام بغير علم.

ومما يؤكد ثبات الحافظ العراقي -رحمه الله تعالى- على تضعيف هذه الرواية: أنه أعلَّها بهذا الإعلال نفسه في كتابه الأصل "إخبار الأحياء"، كما نقله عنه

الزبيدي في كتابه "إتحاف السادة المتقين"، ثم بقي عليه طيلة هذه المراحل في تلكم الفترات الزمنية المشار إليها آنفًا، فتدبر!!

لَكِنْ على تلكَ العيون غِشاوةٌ فما حيلةُ الكحَّالِ للعميانِ

**فائدة :**

وأحبُّ أن أتحف المعترض بفائدة -وإن كانت قد تُنَغِّص عليه ما رام إثباته!!-، وهو أن الحافظ العراقي الذي ضعَّف رواية ابن أبي روَّاد هذه، قد حكم عليه سيِّدُ هذا المعترض أحمدُ الغماري بأنه متساهل، بل حكم أيضًا على الحافظ ابن حجر بأنه متساهل في الحكم بتضعيف الحديث، فيحكمان -كثيرًا- على الموضوع بالضَّعْف، وعلى كلام الغماري هذا؛ فهذا مما يؤكد سقوط هذه الرواية عند سَيِّد هذا المعترض!!

قال أحمد الغماري في "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" (ص١٠/ط. دار الرائد العربي) -بعد أن ذكر حديث: «**آفة العلم ثلاثة: فقيه فاجر، وإمام جائر، ومجتهد جاهل**»، رواه الديلمي في "مسند الفردوس" عن ابن عباس-: «أسنده من طريق أبي نعيم في "تاريخ أصبهان" من رواية عامر بن إبراهيم قال: وجدتُ في كتاب جَدِّي بخطِّه: سمعتُ نهشل بن سعيد الترمذي يحدث عن ابن عباس به.

قال الحافظ في "زهر الفردوس": «فيه ضعف وانقطاع».

قلت -(القائل الغماري)-: «بل فيه كذَّاب وضَّاع وهو نهشل بن سعيد، فالحديث موضوع.

والحافظ وشيخه العراقي متساهلان في الحكم للحديث، ولا يكاد يصرِّحان بوضع حديث إلا إذا كان كالشمس في رابعة[1] النهار». اهـ

---

(١) كذا.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

## ۞ فصـــل ۞

وتلاعب المعترض مرة أخرى، فرام صَرْف تضعيف العراقي الصريح لهذا الحديث، فأتى بكلام متهافت لا يُشتغل بردّه؛ لأنه عبث لا فائدة فيه، لولا اغترار بعض الطغام به، فقال (ص ١٦١): «إن كلام العراقي يقتضي تحسينه للحديث؛ لأنه ذكر طريقين للحديث، فإن سُلِّم ضعفهما، فالحديث حسن بهما كما هو مقرَّر». اهـ

**أقول -وبالله التوفيق، ومنه أستمد العون على التحقيق-:**

هذا كلام باطل، من التحقيق عاطل؛ لأن الطريقين اللتين ذكرهما الحافظ العراقي -رحمه الله تعالى- لا تصلحان للاحتجاج، فالأولى طريق ابن أبي روّاد، وقد سبق بيان ما فيها من الفساد، وعدم احتمال تفرده عن الإمام الثوري المكثر، فضلاً عن مخالفة هذا الجمع الغفير من أصحابه.

وأما الثانية: فعن أنس ﷺ، وقد سبق أن طرق أنس بن مالك لا تخلو من هالك، فكلها ساقطة واهية لا تفيد ذلك.

فلا أدري كيف تجاسر هذا المعترض المغالط وأتى بهذا الهذيان؟! نعوذ بالله من الخذلان.

**(جهـــولٌ) في الكتابـــةِ يـــدَّعيها ... كـــدعوى آلِ حـــربٍ مـــن زيـــادِ**

**فَـــدَعْ عنـــك الكتابـــةَ لـــستَ منهـــا ... ولـــو ســـوَّدتَ وجـــهك بالمـــدادِ**

وقد عزا الحافظ العراقي -رحمه الله تعالى- حديث أنس إلى الحارث بن أبي أسامة في "مسنده"، وحكم بضعفه.

وكذا عزاه السخاوي في "القول البديع"، والسيوطي في "الجامع الصغير"،

ورمز لضعفه.

فتعقبه المناوي في "فيض القدير" (٥٣١/٣) لذِكْرِه هذه الطريق، وعدوله عن طريق البزار، ثم ذكر تضعيف العراقي لحديث أنس، ثم فسَّره بقوله: «وذلك لأن فيه خراش بن عبد الله ساقط عدم، وما أتى به غيرة أبي سعيد العدوي الكذاب». اهـ

فتعقبه أحمد الغماري في كتابه "المدواي" (٤٢٦/٣) بقوله: «في هذا الكلام أمور:

**الأول:** هذا الحديث وإن عزاه -أيضًا- السخاوي في "القول البديع" إلى الحارث ابن أبي أسامة من حديث أنس؛ فإن الحافظ نور الدين الهيثمي لم يذكره في "زوائد الحارث" إلا من حديث بكر بن عبد الله المزني -كما سأذكره-، فلعل من عزاه إليه وَهِمَ في قوله: «من حديث أنس».

نعم ذكر الحافظ المذكور في خطبة «زوائد الحارث» أن النسخة التي وقعت إليه فيها نقص، فيجوز أن يكون الحديث خرج في القَدْرِ الذي ضاع من نسخته.

**الثاني:** على فرض أنه روى حديث أنس، فإنه لم يروه من طريق خراش؛ لأن خراشًا بيِّن الأمر، مكشوف الحال، ومن عزاه للحارث لم يذكر أنه من رواية خراش.

وإنما الشارح -(يعني: المناويَّ)- رتَّب أحاديث "الميزان" على حروف المعجم، ورأى هذا الحديث في ترجمة خراش، فألصق ذلك بسند الحارث تهورًا وافتراءً على عادته.

فإن الحديث رُوي عن أنس بسند نظيف من غير طريق خراش: قال أبو طاهر المخلِّص: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا يحيى بن خذام بالبصرة، ثنا محمد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري، ثنا مالك بن دينار، عن أنس به.

وأبو سلمة الأنصاري: ضعيف». اهـ كلام أحمد الغماري.

**والجواب -ومن ربي أستمد العون والصواب-:**

**أولًا**: تفسير المناوي -رحمه الله تعالى- لكلام العراقي احتماله بعيد، والذي يظهر أن الحارث إنما أخرج حديث أنس من طريق أبي سلمة الأنصاري -كما سيأتي- وهو هالك كما سبق.

وإنْ لم يكن ذلك كذلك، فالطريقان الباقيتان كلتاهما ساقطة، كما تقدَّم.

**ثانيًا**: قولُ أحمد الغماري: «فلعل من عزاه إليه وَهِمَ في قوله: «من حديث أنس» قولٌ بعيد، ورأي غير سديد؛ لأن تتابع ثلاثة من الحفاظ على عزوه للحارث بن أبي أسامة من حديث أنس، وَهُمْ: العراقي، والسخاوي، والسيوطي، -رحم الله الجميع- أولى من ظنٍّ مرجوح توهَّمه رجل متأخر.

**ثالثًا**: وليس مع أحمد الغماري دليل سوى عدم ذِكْر الهيثمي -رحمه الله تعالى- حديث أنس في "بغية الباحث"، وقد شكَّك -نفسه- في هذا الدليل، وجوَّز احتمال ضياعه من نسخة "مسند الحارث" التي وقعت للهيثمي، فأجاب على نفسه بنفسه.

**رابعًا**: ويؤكد بُعْد ما توهَّمه أحمد الغماري: أن الزبيدي بعد أن ذكر كلمة العراقي السالفة، وَعَزْوِه حديث أنس للحارث بن أبي أسامة؛ فسَّرها في "إتحافه" بقوله: «لفظ الحارث بن أبي أسامة: «حياتي خير لكم، ينزل عليَّ الوحي من السماء، فأُخْبركم بما يَحِلُّ لكم، وما يحرم عليكم، وموتي خير لكم، تُعْرَضُ عليَّ أعمالكم كل خميس، فما كان من حسن؛ حَمِدْتُ الله عليه، وما كان من ذنبٍ؛ استوهبتُ لكم ذنوبكم».

قال الزبيدي: «ورواه الحارث -أيضًا- مختصرًا بلفظ: «**حياتي خير لكم، ومماتي خير لكم**». اهـ

**أقول**: فدلَّ كلامه -رحمه الله تعالى- على أن الحارث أخرج الحديث مرتين:

**المرة الأولى**: من حديث أنس رضي الله عنه باللفظ المذكور آنفًا.

**وأخرجه المرة الثانية**: مختصرًا بلفظ: «**حياتي خير لكم، ومماتي خير لكم**»، وهو

أقرب إلى لفظ مرسل المزني.

ولفظ حديث أنس هذا هو لفظ حديث أبي سلمة الأنصاري، عن مالك بن دينار، عن أنس رضي الله عنه، الذي أخرجه أبو طاهر المخلِّص في "فوائده"، وهذا يشير إلى أن الحديث الذي عند الحارث من طريق أبي سلمة الأنصاري، وهو هالك، والله أعلم.

**خامسًا**: وأما دعوى الغماري أن طريق أبي سلمة الأنصاري إسنادها نظيف، وأن أبا سلمة ضعيف، فهو عين التلبيس والتحريف، والتمويه والتزييف؛ فإن أبا سلمة هالك.

قال فيه ابن طاهر: «كذاب».

وقال العقيلي: «منكر الحديث».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، ويروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به».

وقال أبو أحمد الحاكم: «روى يحيى بن خذام عنه، عن مالك بن دينار أحاديث منكرة، والله أعلم الحمل فيها على أبي سلمة أو يحيى».

وقال أبو عبد الله الحاكم: «يروي أحاديث موضوعة».

وقال ابن مندة : «متروك الحديث».

وقال الحافظ: «كذَّبوه».

بل قال المعترض -نفسه- وهو من أتباع الغماري (ص ١٥٨): «أبو سلمة الأنصاري كذَّبه ابن طاهر، وتركه غيره».

فيا ليت شعري، أين النظافة في هذا الإسناد، نعوذ بالله من التلبيس والعناد.

ثم لو سلمنا بأن أبا سلمة الأنصاري ضعيف فقط، فهل يصح إطلاق نظافة الإسناد على سند فيه رجل واضح الضعف؟!

**سادسًا**: ومادام المعترض قد حكم بالسقوط على هذه الطريق، فقد أجاب على نفسه في دعوى أن كلام العراقي يقتضي التحسين، ومِنْ فِيه نُدِينُهُ بما فِيه.

إذا أنت لَمْ تَبْرَحْ تَظُنُّ وَتَقْتَضِي ... على الظَّنِّ أَرْدَتْكَ الظُّنونُ الكَواذِبُ

**سابعًا**: بل الذي يثير العجب أن هذا المعترض المتلاعب يدَّعي مثل هذه الدعوى الباطلة، ويأتي بتلك التأويلات العاطلة، ويحاول إثبات أن كلام العراقي يقتضي تحسين الحديث، مع أنه حَمَلَ عزو العراقي حديث أنس للحارث بن أبي أسامة على أنه أراد طريق خراش بن عبد الله، فذكره في تخريج حديث خراش (ص١٥٩) وعزاه إلى "المغني عن حمل الأسفار" (١٤٨/٤).

وليس هذا وفقط، بل إنه قد حكم على هذه الطريق بأنها أَسْقَطُ من طريق أبي سلمة الأنصاري الذي قال فيه: «كذَّبه ابن طاهر، وتركه غيره».

ويا ليت شعري إذا كان مقصد العراقي طريق خراش التي هي أسقط من طريق أبي سلمة الأنصاري الذي كذَّبه ابن طاهر وتركه غيره، فكيف تصحُّ دعوى أن كلامه يقتضي التحسين؟! نعوذ بالله من اتباع الهوى والمغالطة والمين، وهذا حال من نُزع منه الحياء.

فلا والله ما في العيش خيرٌ ... ولا الدنيا إذا ذهب الحياءُ

يعيش المرءُ ما استحيا بخيرٍ ... ويبقى العودُ ما بَقِيَ اللحاءُ

ومن تلاعب هذا المعترض -أيضًا- أنه رام تعمية القارئ، فعزا حديث خراش إلى الحارث بن أبي أسامة، وقال كما في "المغني" (٤ / ١٤٨).

ولما سعى في ردِّ كلام العراقي وصرفه عزا قوله إلى "تخريج الإحياء"(١٤٨/٤).

ليوهم أنهما كتابان مستقلان، ظانًّا منه أن هذا التلاعب وهذه التعمية ستغطي سوأته، وتستر فضيحته، نعوذ بالله من اتباع الهوى والتلوُّن.

يا مَنْ تلوَّن في الطباع أما ترى ... ورقَ الغصونِ إذا تلوَّن يسقطُ!!

وهذا التلاعب والاستخفاف بعقول القراء من هذا المعترض يُذَكِّرُني بتلاعب سَيِّده محمد زاهد الكوثري الذي يرد توثيق ابن حبان إذا خالف هواه، ويقبله في مواضع أخرى إذا وافق هواه، لكنه يُعَمِّي ولا يسميه، وإنما يقول: (البُستي)، كما فعل في "مقالاته" (ص٣٩٣) في ترجمة فضيل بن مرزوق، فقال: «بل وثقه البُستي». اهـ

فعلَّق العلامةُ الألباني -رحمه الله تعالى- على هذا التلاعب من الكوثري، فقال في "الضعيفة" (١/٨٤/رقم ٢٤): «البُستي هو ابن حبان، وإنما عَدَلَ الكوثري عن التصريح باسم (ابن حبان) إلى ذِكرْ نسبته (البستي) تدليسًا وتمويهًا». اهـ

**أقول:** وبهذا يدرك القارئ الكريم سقوط دعاوى هذا المعترض البائسة، وفشل محاولاته الخاسئة اليائسة، التي ختمها (ص ١٦١) بدعوى أن العراقي لم يقف على مرسل بكر المزني، وأنه لو وقف عليه لما ترك الكلام عليه.

ولا أدري ماذا عساه أن ينفع مرسل بكر المزني تلكم البواطيل والمنكرات، والواهيات والموضوعات، ولكن هكذا تلعب الأهواء والبدع بأهلها، نعوذ بالله من اتباع سبيل أهل البدع والأهواء.

**تنبيه:**

لقد أَطْنَبْتُ في الرَّدِّ على هذا المتلاعب في محاولاته الماكرة في جعل كلام الحافظ العراقي يقتضي التحسين، وقد أعانني الله سبحانه على كشف أباطيله، فلله الحمد والمنة، لكن لو سلمنا بأن كلام العراقي صريح في التحسين -لا مجرد أنه يقتضي التحسين فقط-، فلا نقبله من العراقي مع وجود العلل السابقة التي لا تخفى على أهل هذا الشأن، فكيف والعراقي ممن يُضعِّف هذا الحديث؟!

وهذا يدلك على وهاء حجة أهل الأهواء، والله المستعان.

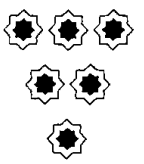

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

## ۞ فصـــل ۞

وتقعقع المعترض -كعادته- وتطاول على شيخ المحدِّثين في هذا الزمان: العلامة الألباني -رحمه الله تعالى-، فرماه بالتلاعب، وبأنه سلك سبيلاً لم يُسبق إليها؛ لكونه حكم بالشذوذ على حديث ابن أبي روَّاد، وعدَّه حديثًا واحدًا.

وغالط المعترض فحاول إثبات أنهما حديثان: الأول: حديث «**إن لله ملائكة**» والثاني: حديث «**حياتي خير لكم**»، وذكر أن السيوطي فرَّق بينهما في "جامعيه"، انظر (ص ١٦١ - ١٦٢).

ويريد -عبثًا- بهذه المحاولة الماكرة أن يقول: ابن أبي رواد لم يخالف، إنما انفرد بحديث مستقل، وعلى ذلك فيُقبل منه الحديث، وهذا كلام باطل، ثم لو سلمنا له بذلك؛ وقيل: ليس ابن أبي رواد ممن يُحتج بتفرده لو لم يخالف أصلاً عقديًا!! فكيف إذا خالف؟!

**وعلى كلٍّ حال: فأقول -ومن ربي أستمد الحول-**: وايم الله، لو أنصف مورد هذه الكلمات، لعلم أن الأمر كما قيل: «رمتني بدائها وانسلَّت».

ولو أنصف الناسُ استراحَ القاضي ... وباتَ كلٌّ عن أخيه راضِ

ولكن لمَّا جانب المعترض الإنصاف، وسلك مسلك الظلم والإجحاف؛ سَهُلَ عليه وهان أن يرمي الأبرياء بأمراضه وأدوائه، ولكننا نعزِّي أنفسنا بقول القائل:

إذا رماك خُساسُ الناسِ عن سَفَهٍ ... فَوَلِّ ظهرك ما قالوا ولا تُجِبِ

فالليثُ مُدَّخِرٌ للشبل مخلبه ... ويكتفي لذباب الغاب بالذنَبِ

والعجب من هذا المعترض أنك تراه حريصًا على النيل من العلامة الألباني -رحمه الله تعالى- بخاصة، مع أنه قد شهد له بالتقدُّم في هذا الفن، والتمكُّن فيه، بل

قد اعترف أنه استفاد من كتبه وتحقيقاته بل قد تخرَّج عليها[1]، فكان كما قال القائل:

بزاهـــا وربَّاهـــا فلـــمَّا ترعرعـــت فَرَتْـــهُ بأنـــيابٍ لهـــا وأظافـــرِ

وقال آخر:

وَمَـــنْ يـصنع المعـروفَ في غـيرِ أَهْلِـهِ يُـــلاقي كَـمَا لاقـى مجـيرُ امِّ عامِـــرِ

أعـــدَّ لهـا لَمَّـا استجـارت ببيتـه أحـــاليبَ ألبـانِ اللِّقَـاحِ الدَّرائـــرِ

وأَسمنـــها حتـى إذا مـــا تَمَكَّنـــت فَـــرَتْهُ بأنيـــابٍ لهـــا و أظـــافرِ

فقـل لـذوي المعـروفِ:هـذا جـزاءُ مَـنْ يَجُـودُ بمعـروفٍ عـلى غـير شاكـرِ

وحُقَّ للعلامة الألباني -رحمه الله تعالى- أن يتمثَّل بقول القائل:

أُعَلِّمُـــه الرمايـــةَ كـــلَّ يَـــوْمٍ ولَمَّـــا اشْـــتَدَّ ســـاعِدُهُ رَمَـــاني

وكَـــمْ عَلَّمتُـــه نَظْـــمَ القَـــوَافي فلـــمَّا قـــال قافيـــةً هَجَـــاني

ولا يضرُّ هذا وأمثاله من أهل البدع والأهواء إلا أنفسهم، فقد صدق من قال:

ولا البَحـــرُ الخِـــضَمُّ يُعـــابُ يومًـــا إذا بَالَـــتْ بجانِبِـــهِ القُـــرُودُ

وأما دعوى المعترض أن ما أخرجه البزار حديثان، وليس حديثًا واحدًا؛ فدعوى باطلة وهي عن الصواب مائلة، وبيان ذلك في الوجوه الآتية:

---

(١) وهاك نص كلام هذا المعترض:

الأستاذ العلامة! إننا -ولله الحمد- نحمد الله أن يوجد من يقوم بخدمة السُّنة، وتحقيق الصحيح من الضعيف، وتمييز الطيب من الخبيث، وقد وجدتُ -ولله الحمد- تحقيقات لكم رائعة فائقة، ودافعتُ عنكم في غير ما محفل بحيث نُسبنا إليكم...

وإنني -والحمد لله- أقتني كلَّ كتبكم، وآخرها "إرواء الغليل في تخريج منار السبيل"، كما اطلعتُ على بعض خطوطكم وبعض ما لم يُطبع، مثل: "تمام المنة بالتعليق على فقه السُّنة".

وعندما حضرتم القاهرة -حرسها الله من أهل الشرور- تابعتُ جميع محاضراتكم بمركز أنصار السُّنة بعابدين، وجامع أنصار السُّنة بالزيتون، وجامعة عين شمس، وغير ذلك، ثم عندما عُدْتم بعد قليل؛ كنتُ من أول المستمعين لكم، حَبَّب الله لي بسبب ذلك -وهذا من أسباب أخرى- علمَ الحديث، ودراسة السُّنة الشريفة، بحيث لا يمرُّ عليَّ وقت إلا وكتب السُّنة المشرفة بين يدي".

محمود سعيد ممدوح.

**الأول**: ينقضها قول الحافظ البزار-رحمه الله تعالى- عقب إخراج الحديث في "مسنده" المسمَّى بـ"البحر الزخار" (٥/٣٠٩/رقم١٩٢٥): «وهذا الحديث آخره لا نعلمه يُروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد».

**أقول**: فقوله: «وهذا الحديث» نصٌّ صريح من البزار على أن ابنَ أبي رواد رواه -مخالفًا للثقات- بهذا التمام على أنه حديث واحد، وإلا لقال البزار: وهذان الحديثان.

وقوله: «آخره لا نعلمه يروى... إلخ» يؤكد ذلك تأكيدًا جازمًا لازمًا؛ إذ لو لم يكن حديثًا واحدًا، لما جاز إطلاق هذا القول، ولكان الصواب أن يقول: والحديث الثاني لا نعلمه يروى... إلخ.

وهذا أمر واضح لا ينكره إلا من طمس الله على قلبه ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾.

يا منكرًا هذا تأخَّرْ فإنَّه ... حرامٌ على الخفَّاش أن يُبْصِرَ الشَّمْسَا

**ثانيًا**: وأما دعواه أن السيوطي فرَّق بينهما؛ فلا يدلُّ صنيع السيوطي على أنه عدَّ رواية ابنِ أبي رواد حديثين؛ وذلك لأنه لم يورد رواية ابن أبي رواد من أصلها التي أخرجها البزار، وإنما ذكر حديث: «**إن لله ملائكة**» وعزاه للإمام أحمد، والنسائي، وابن حبان، عن ابن مسعود.

فلم يذكر رواية ابن أبي روَّاد هذه.

ثم ذكر حديث أنس: «**حياتي خير لكم**» وعزاه للحارث بن أبي أسامة، عن أنس، ورمز له بالضعف.

ثم ذكر مرسل بكر المزني، وعزاه لابن سعد، ورمز له بالحُسْن.

فأين تفريقه لحديث ابن أبي روَّاد الذي أخرجه البزار؟ نعوذ بالله من التلبيس واتباع الهوى.

ولو سلَّمنا بأن السيوطي فرّق بينهما، فهل صَنِيعُ السيوطي حُجَّة إذا خالف الدليل؟!

ولقد أقول لمن تَحَرَّش بالهوى عرَّضتَ نفسك للبلا فاستهدفِ

**ثالثًا**: بل إن صنيع الحافظ ابن كثير يدلُّ على أنه قد عَدَّه حديثًا واحدًا أيضًا، فإنه لمَّا أورد رواية البزار في "البداية والنهاية" (٢٤١/٥/ط.دار الكتب العلمية) قال عقبها: «وأما أوَّلُهُ، وهو قوله -عليه السلام-: «**إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام**» فقد رواه النسائي من طرق متعددة عن سفيان الثوري، وعن الأعمش، كلاهما عن عبد الله بن السائب، عن أبيه به». اهـ

**أقول**: فتأمل قوله: «أَوَّلُهُ»، لِتَعْلَمَ أنه قد عدَّه حديثًا واحدًا؛ إذ لو كان عنده حديثين لَمَا ساغ له هذا الإطلاق، ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾.

الحقُّ أبلَجُ واضحٌ لكنه يُعْشِي عيونَ أولي الضلالةِ والسَّفه

**رابعًا**: ومما يؤكِّد أنه حديث واحد قول الحافظ الهيثمي: «ورجاله رجال الصحيح»، ولو كان يعدُّه حديثين؛ لقال: «ورجالهما» فتأمل!

**خامسًا**: وقد نقل كلمة الهيثمي هذه المناوي في "فيض القدير" (٦٠٨/٢) ولم يتعقبه بشيء.

بل إنه تعجَّب من السيوطي كيف عَدَلَ عن العَزْوِ إلى روايةِ مُجْمَعٍ على ضَعْفِ سَنَدِها، وأهمل طريق البزار!! فهل ما زال المعترض يصرُّ على دعواه السامجة؟! نعوذ بالله من التعالم واتباع الهوى.

**سادسًا**: بل إن أحمد الغماري -وهو سيد هذا المعترض- يرى أن الحديث واحد.

فقد تعقَّب المناويَّ في تَعَجُّبِهِ من السيوطي في عُدُوله عن ذِكْر طريق البزار،

فقال في "المداوي" (٤٢٦/٣): «إن حديث ابن مسعود ليس أوله حرف الحاء[١]، بل أوله حرف همزة[٢]، قال البزار... فذكره».

**أقول**: فهذا دليلٌ بيِّنٌ على أنه يعدُّه حديثًا واحدًا، و إلا لَمَا صَحَّ أنْ يتعقبَ المناويَّ بأن حديث ابن مسعود أوله حرف همزة، وليس أوله حرف الحاء، فتدبر أيها المستبصر.

ولا أدري هل سيرمي المعترض سيِّده أحمد الغماري بالتلاعب أيضًا، وبأنه سلك سبيلاً لم يُسبق إليها، كما فعل مع العلامة الألباني -رحمه الله تعالى- أم أنه سيخنس كعادته، وَيَنْكُصُ على عقبيه، ويهزُّ ذيله راضيًا عن فِعْلِ سَيِّدِهِ!!

ويظهر أن الأمر كما قال القائل:

يكـــونُ أُجَاجًـــا دُونَكُـــمْ فـــإذا انتهـــى ... إلـــيكم تَلَقَّـــى نَـــشْـــرَكُمْ فَيَطِيـــبُ

**سابعًا**: قد سبق -معنا في تخريج هذا الحديث(١٢)- إعلالٌ بهذه الطريقة من كلام الحافظ أبي الحسن الدارقطني والخطيب البغدادي، لزيادة مشابهة لهذه الزيادة في هذا الحديث -نفسه-، حيث زاد بعض الرواة في آخره: «وقال رسول الله ﷺ: «**إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليَّ صلاة**».

قال الدارقطني: «هكذا أخبرناه أبوذر، والكلام الآخر لم نكتبه إلا عنه وليس بمحفوظ بهذا الإسناد، والله أعلم». اهـ

وقال الخطيب البغدادي -مُعَلِّقًا-: «أمَّا الأول فهو محفوظ عن سفيان الثوري بهذا الإسناد...

وأمَّا الكلام الأخير - في الصلاة على النبي ﷺ المذكور في الحديث -فليس يُرْوَى- فيما نعلم إلا من طريق موسى بن يعقوب الزمعي، ويُختلف عليه فيه». اهـ

---

(١) يعني: ما في الحديث من قوله -عليه الصلاة والسلام-: "**حياتي خير لكم...** ".

(٢) يعني: أول الحديث: "**إن لله ملائكة سياحين...** ".

**أقول:** فعدَّاه -رحمهما الله تعالى- حديثًا واحدًا، وأعلا الزيادة غير المحفوظة على طريقة حُذَّاق المحدِّثين وجهابذة هذا الفن رحمهم الله جميعًا، وجزاهم الله خير الجزاء، وأجزل لهم وافر العطاء.

وهل هذه السبيل إلا التي سلكها أمير المؤمنين في الحديث في هذا الزمان: العلامة الألباني -رحمه الله تعالى-!!.

فما بالُ هذا المعترض القبوري يتجرَّأ ويتجاسر ويفتري ويتهم العلامة الألباني بالتلاعب وبأنه سلك سبيلاً لم يُسبق إليها!!.

«إذا لم تستحِ فاصنع ما شئتَ».

إذا لم تَصُنْ عِرْضاً ولم تَخْشَ خالقًا وتستحِ مخلوقًا فما شئتَ فاصنعِ

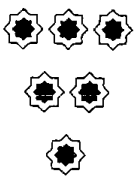

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

## ۞ فصـــل ۞

وتلاعب المعترض فذكر (ص١٦٣) أن مسلمًا أكْثَرَ من الاحتجاج بعبد المجيد ابن أبي روَّاد في "صحيحه"، فيكون قد جاوز القنطرة.

والجواب: أن هذا كَذِبٌ صريح، وتَقَوُّل قبيح؛ لأن الإمام مسلمًا -رحمه الله تعالى- إنما أخرج لعبد المجيد بن أبي روَّاد مقرونًا في الشواهد، ولم يحتج به قط، فضلاً عن أن يكثر من ذلك.

وقد ذكره أبو عبد الله الحاكم في كتابه "تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، وما انفرد به كلُّ واحدٍ منهما" (ص١٧٧/رقم ١٠٩١) ضمن قوم أخرج لهم مسلم وحده.

وقال الحافظ أبو الحجاج المزيُّ في "تهذيب الكمال" (٢٧٦/١٨): «روى له مسلم مقرونًا بغيره، والباقون سوى البخاري».

وقال الحافظ أبو زرعة العراقي في كتابه "البيان والتوضيح" (ص١٤٥/رقم ٢١١): «روى له مسلم مقرونًا بغيره».

وأشار ابن منجويه في كتابه "رجال صحيح مسلم" (٤٤٧/١/رقم ١٠٠٣) وتبعه ابن القيسراني في "كتاب الجمع بن رجال الصحيحين، لكتاب ابن منجويه، والكلاباذي" (٣٢٦/١) إلى أن الإمام مسلمًا أخرج له حديثًا في الحج عن ابن جريج، وعنه ابن أبي عمر.

وهو حديث نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها قالت: يا رسول الله، ما شأن الناس حلُّوا ولم تَحْلِلْ أنتَ من عُمْرَتك؟ قال: «**إني لبَّدتُ رأسي، وقلَّدتُ هديي، فلا أحل حتى أنحر**».

أخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" (رقم ١٢٢٩) فساق خمسة طرق له: طريقين عن الإمام مالك، وآخرين عن عبد الله.

وأما الخامس: فساقه من رواية عبد المجيد بن أبي روّاد مقرونًا بهشام ابن سليمان المخزومي.

فهذا هو الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم لعبد المجيد، وهذه صفته، فلا أدري كيف ساغ لهذا المعترض أن يكذب مثل هذا الكذب المفضوح!! ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾.

وصدق من قال:

إذا مـــا أهـــان امـــرؤ نفـــسه فـــلا أكـــرم الله مـــن أكرمـــه

ويا ليته مع كل هذه الإهانة التي أحاطت به يستحيي ويكفُّ لسانه البذيء عن الأئمة الأعلام، بل تراه يصرُّ على الوقوع في أمير المؤمنين في الحديث في هذا الزمان: العلامة الألباني -رحمه الله تعالى-، فنقل (ص١٦٢- ١٦٣) كلام الشيخ -رحمه الله تعالى- في ابن أبي روّاد، وأنه وإن وثقه بعضهم فقد تكلم فيه آخرون وبيَّن بعضهم السبب.

فعلق المعترض طاعنًا في الشيخ الألباني بقوله: «فكلامه يَرْشَح بضَعْف الرجل».

كذا قال بدون حياء ولا أدب، ولله درُّ من قال:

وإذا أتتـــك مَـــذَمَّتي مِـــنْ نـــاقصٍ فهـــي الـــشهادةُ لي بـــأني كامـــلُ

وكلام الشيخ -رحمه الله تعالى- كلام سديد، ليس عليه مزيد، فقد سبق تفسير الجرح في ابن أبي روّاد عن جماعة، وذِكْر عدد من الأحاديث المنكرات في ترجمته.

فأين الضعف أيها المغالط الضعيف؟!

ذو العَقْـلِ يَـشْقَى فِي النَّعِـيمِ بِعَقْلِـهِ و أخـو الجهالـةِ فِي الـشقاوةِ يَـنْعَمُ
ومـن البَلِيَّـةِ عَـذْلُ مَـنْ لايَرْعَـوِي عَـنْ غَيِّـهِ وخِطَـابُ مَـنْ لا يَفْهَـمُ

وتقعقع المعترض وحاول بتلبيسه الاعتذار عن تلكم المناكير المذكورة في ترجمة ابن أبي روّاد، فأتى بكلام متهافت لا ينطلي إلا على مسلوبي العقل، فذكر أن هذا لا يخرجه عن حدِّ الثقة.

**والجواب**: أن هذه حيلة مكشوفة، وشِنْشِنَةٌ معروفة.

شِنْـشِنَةٌ تُـعرف مـن أخـزمْ وهُـرَاءٌ دومـًا مـا أثـمرْ

فقد أنكروا على عبد المجيد عددًا من الأحاديث أشهرها حديث «**الأعمال بالنيات**»، أخطأ ابن أبي روّاد فيه خطأً فاحشًا، فغيَّر جميع الإسناد، فرواه عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وهذا خطأ كبير، خالف فيه كبار أصحاب الإمام مالِك، فقد رووه عنه، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهذا هو المحفوظ والذي اعتمده أصحاب الصحاح، بل والذي تلقته الأمة بالقبول.

وبمثل هذا يُستدلُّ على سوء حفظ الراوي، بل بأقلَّ من هذا.

قال البرذعي (٢/٦٩٣-٦٩٤/أبو زرعة وجهوده): قلت لأبي زرعة: حديث عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن إخصاء الخيل؟

فقال: «هذا رواه أيوب، ومالك، وعبد الله، وبرد بن سنان، ومحمد ابن إسحاق، والعمري، وجماعة، عن نافع، عن ابن عمر فقط.

وبمثل هذا يُستدلُّ على الرجل، إذا روى مثل هذا وأسنده رجل».

قال البرذعي: «يعني: أن عبد الله بن نافع في رفعه هذا الحديث يُستدلُّ على سوء حفظه وضعفه». اهـ

ورحم الله إمام أهل الصنعة أبالحسن الدارقطني الذي قال في حديث: «هذا حديث يُسْقِطُ مائة ألف حديثًا». اهـ من "سؤالات الحاكم للدارقطني" (ص٢٠٦/رقم ٣١٩/ط. دار المعارف).

وعلى هذا درج أئمة النقد، فتضافر الأكثرون على تضعيف ابن أبي روَّاد كما سبق بيانه مفصلاً.

لكن الذي يثير العجب أن هذا المعترض المغالط يريد أن يغطِّي ضوء الشمس بتلبيسه، فيدَّعي أن الجرح في عبد المجيد غير مفسَّر، مع أنه ناقض نفسه وسلَّم بخطئه في تلكم المناكير المشار إليها آنفًا، وهكذا يكون التلاعب والتلبيس، نسأل الله السلامة.

لِسِتْرُ الشمسِ أيسرُ من كلام تُسَتِّرُهُ وقد ملأ الفضاءَ

وقد أنكر بعض أهل العلم على ابن أبي رواد حديثًا آخر؛ فقد قال الخليلي - أيضًا- في "الإرشاد" (١٦٦/١): «فأما ما يخطئ فيه الثقة: فقد روى عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد المكي عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «**الشفعة فيما لم يُقسم**».

وقد أخطأ فيه عبد المجيد؛ فإن غيره من الثقات رووه عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا باع أحدكم أرضًا فليستأذن شريكه». اهـ

**أقول**: ما أدري ماذا سيقول المعترض بعد هذا، وهل سينفكُّ عن التعصب والتهافت والعناد، نعوذ بالله من أهل الغي والفساد.

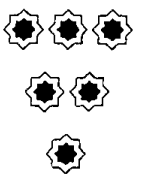

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

## ۞ فصـــل ۞

وقد انتقلَ نَظَرُ العلامة الألباني -رحمه الله تعالى-، فنقل كلمة الإمام أبي حاتم الرازي -رحمه الله تعالى-: «ليس بالقوي يُكتب حديثه» على أنها للإمام النسائي -رحمه الله تعالى-، وسبحان من تجلّى عن الخطأ والنسيان.

تريـــدُ مـــبرَّءًا لاعيـــبَ فيـــه ... وَهَـــلْ نـــارٌ تفـــوحُ بـــلا دخـــانِ

فابتهج المعترض بهذا، وظنَّ أن الفرصة قد سَنَحَتْ له للنَّيْلِ من العلامة الألباني -رحمه الله تعالى-، ولكن صدق الله -عز وجل- في قوله: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾.

فوقع المعترض في شرِّ أعماله -كما يقولون-، فنقل (ص١٦٤) كلمة أبي الحسن الدارقطني: «لا يُحتج به يُعتبر به»، ونَسَبَها -على سبيل الوهم الفاحش- إلى أبي حاتمَ الرازي، وغمزه بالتشدُّد فيها.

ثم زاد ضغثًا على إبَّالة فادَّعى أن العلامة الألباني نسبها إلى أبي حاتم على سبيل الوهم، وجعلها جرحًا مفسرًا، وتعجَّبَ المعترض من ذلك واستنكَرَهُ!!

وهذه أوهامٌ آخِذٌ بعضُها برقاب بعض، ومن حفر لأخيه جُبًّا؛ وقع فيه مُكِبًّا، وصدق من قال:

ومكائـــدُ الـــسفهاءِ واقعـــةٌ بِهِـــمْ ... و عـــدواةُ الـــشعراءِ بِـــئْسَ المقتنـــى

وقال غيره:

وكـــم مـــن طالـــبٍ يَـــسْعَى لأمْـــرٍ ... وفيـــه هلاكُـــهُ لـــو كـــان يـــدري

ولم يقف عدوان هذا المعترض عند هذا الحدِّ، بل تجاوز فافترى (ص ١٦٥) على العلامة الألباني -رحمه الله تعالى- أنه اقتصر في ذِكْرِ حُكْم الحافظ ابن حجر على ابن أبي روَّاد في "التقريب" على قوله: «صدوق يخطئ» ولم يذكر تنبيهه على

إفراط ابن حبان؛ ليوهم القرَّاء أن الرجل متروك، وأن كلام ابن حبان مقبول غير متعقَّب.

**والجواب**: أن هذه فرية بلا مرية، يعرف بطلانها العدو قبل الصديق، فنزاهة الشيخ -رحمه الله تعالى- وأمانته العلمية استفاضت حتى ملأت السَّهل والجبل.

لـــه خـــلائقُ بِيـــضٌ لا يُغَيِّـــرُها صرفُ الزمـانِ كَـمَا لا يَـصْدَأُ الـذَّهَبُ

ويكفي في ردِّ هذه الفرية السامجة أن يعرف القارئ الكريم أن الشيخ -رحمه الله تعالى- قد حكم على زيادة ابن أبي روَّاد التي خالف فيها أصحاب سفيان الثوري بالشذوذ، ولو أراد الشيخ -رحمه الله تعالى- أن يوهم القراء بأن ابن أبي روَّاد متروك، وأن كلام ابن حبان فيه مقبول -كما يزعم المفتري-؛ لحكم عليها بالنكارة -عنده-، فتأمل.

بل إنه -رحمه الله تعالى- لما تكلَّم في ابن أبي روَّاد قال: «هو متكلَّم فيه من قِبَلِ حفظه»، ولو كان عنده متروكًا، أو أراد أن يُوهِمَ أنه كذلك لَمَا خصَّ تجريح ابن أبي رواد في جهة الحفظ، ولما نقل وارتضى حكم الحافظ: «صدوق يخطئ» واكتفى بذلك عن التطويل وذِكْر إنكاره على إفراط ابن حبان.

وهذا واضح لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

أمَّا مَنْ حَمَلَهُ التعصبُ للبدعة على الكذب والافتراء، فيكفي أن نذكِّره بقول القائل:

لا يكـــذبُ المـــرءُ إلا مِـــنْ مَهَانَتِـــهِ أو عـــادةِ الـــسوءِ أو مِـــنْ قِلَّـــةِ الأدبِ

ولمَّا كان هذا الزائغ المتلاعب يُغرق في هذه التلبيسات؛ ظَنَّ أن الألباني كذلك، ومن ساءت أفعاله؛ ساءت ظنونه، والله المستعان.

ولا يزال هذا المعترض يواصل سلسلة عدوانه على العلامة الألباني -رحمه الله تعالى-، فتطاول عليه (ص١٦٧) لكونه استظهر أن يكون عبد المجيد دخل له حديث

في حديث، فأخطأ وروى مرسل بكر المزني مسندًا من حديث ابن مسعود.

فاعتدى المعترض -كعادته- فرمى الشيخ -رحمه الله تعالى- بالتلاعب، وبأن كلامه خرافة، وأن المعترض لم يجد من سبقه إليها، إلى غير ذلك مما جاد به سوء خلقه، والله المستعان.

والجواب -وبالله الاعتماد-: صدق من قال: «من قَصُرَ برهانُه؛ طال لسانُه».

فهذا المعترض لَمَّا عَجَزَ عن رَدِّ كلام الشيخ -رحمه الله تعالى- ومناقشته مناقشةً علميةً؛ سلك مسلك أسلافه في العدوان، وتطويل اللسان.

وإني لأُذَكِّره بقول القائل:

إنْ قُلْتَ قولاً فاخْشَ ردَّ جوابِهِ ... لكلِّ مقالٍ -في الكلام- جوابُ

فأقول لهذا الرجل: هل أنت تعترض على إمكان دخول حديث في حديث على من ساء حفظه أم لا؟ فإن كنتَ تقرُّ بهذا؛ فلماذا هذا التطاول، وابن أبي رواد عند الألباني مضعَّف من قِبَلِ حفظه؟! ألا يحتمل وقوع ذلك من ابن أبي رواد؟! والألباني استظهر ذلك ولم يجزم به، فأين الخرافة من هذا الحال؟! هل لأنك تُبغض عقيدة الألباني يحملك ذلك على تسمية الاجتهاد الذي له وجه ما بأنه خرافة؟! وإنْ كنتَ لا تقرُّ بأن سيئ الحفظ قد يدخل له حديث في حديث -وما أظنك كذلك-؛ فابْكِ على نفسِكَ، واعرف قدرك، فإنَّ الأئمة ذكروا بعض الثقات بأنه قد دخل لهم بعض الأحاديث في حديثهم، فما ظنك بمن هو دونهم، وكلام الشيخ -رحمه الله تعالى- كلام صحيح مقبول، لا يذمّه إلا متعالم جهول، فأمثلة دخول حديث في حديث كثيرة جدًّا، وإليك كلام بعض أهل العلم في الإعلال بذلك بعضها، واللبيب بالإشارة يكتفي:

○ ففي "علل الرازي" (١/٤١/رقم٨٦): قال أبو عبد الرحمن الحُبُلي: «قد دخل لصاحبك حديث في حديث، ما نعرف لهذا أصلاً».

○ وفي (١/٣٣/ رقم ٦٣ ): قال أبو حاتم: «دخل لابن أبي سلمة الماجشون حديث في حديث».

○ وفي (١/٩١/ رقم ٢٤٥ ): قال أيضًا: «لا أعرفه من حديث يزيد، والذي عندي أنه دخل له حديث في حديث».

○ وفي (١/١١٧/ - ١١٨/ رقم ٣١٩ ): قال أيضًا: «أحسب قد دخل لعبد الله بن الصَّباح حديث في حديث»، ثم رجَّح أن المحفوظ مرسل.

○ وفي (١/٤٢١/ رقم ١٣٦٦ ): قال أبو زرعة: «فدخل لإسحاق -(يعني: ابن راهويه)- حديث إبراهيم بن مرة في حديث الزهري».

○ وفي (٢/٢٠٨/ رقم ٢١١٥ ): قال أبو حاتم: «دخل له -(يعني: قبيصة السوائي)- حديث في حديث».

○ وفي (٢/٢٨٤/ رقم ٢٣٥٦) قال أيضًا: «وهذا حديث منكر، وأرى دخل له حديث في حديث».

**أقول**: ونظائر هذا كثيرة، وفي كتب العلل والرجال ما يدل على ذلك.

فأيُّ عيب على الشيخ -رحمه الله تعالى- في قوله إذا كان هذا هو سبيل المؤمنين، ومنهج العلماء المتقدمين، ومسلك أئمة الدين؟!

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بهنَّ فُلُولٌ من قِراعِ الكتائبِ

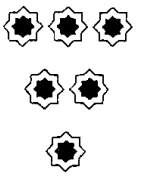

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

## ۞ فصل ۞

وتهوَّر المعترض -كعادته- وأطلق لسانه البذيء في العلامة الألباني -رحمه الله تعالى-، فرماه (ص١٦٨- ١٦٩) باتباع الهوى، والابتعاد عن القواعد الحديثية، والتعنت، وأن هواه أوقعه في التناقض والكَيْلِ بمكيالين، والرَّدِّ على نفسه؛ لأنه لم يحكم بتقوية مرسل بكر المزني مع رواية ابن أبي روَّاد، مع أنه في ردِّه على الشيخ إسماعيل الأنصاري -رحمه الله تعالى- قوَّى مرسلاً، واحتجَّ به.

والجواب -من ربي أستمد العون والصواب-: قال الله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾.

وأقول لهذا المعترض: هَوِّن على نفسك يا هذا، ودعك من هذه المغالطة؛ فإنك لن تستطيع بتلبيسك أن تقلب الحق باطلاً.

علامةُ الحقِّ لا تخفى على أحدٍ ... فكن مُحِقًّا تَنَلْ ما شئتَ من ظَفَرِ

أما طريقة قَلْب الحقائق والمغالطة، وكَيْل السباب والاتهامات بالكذب والزور والبهتان، فلن تضر الشيخ -رحمه الله تعالى- قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ﴾.

ما ضرَّه حَسَدُ اللئام وَلَمْ يَزَلْ ... ذو الفضل يحسدُهُ ذوو النُّقْصَانِ

ولم يبتعد الشيخ -رحمه الله تعالى- عن القواعد الحديثية في عدم تقوية مرسل بكر المزني مع طريق ابن أبي روَّاد المنكرة التي خالف فيها أصحاب الإمام سفيان الثوري، وقد وهم في ذلك ابن أبي رواد، فهي رواية منكرة، والمنكر لا يستشهد به، فهو منكر أبدًا كما قال أحمد، فكيف يريد المخالف أن يلزم الشيخ -رحمه الله تعالى- بتقوية ما هذه صفته؟!

ولعمرو الله، إن عدم تقوية ذلك هو الموافق للقواعد الحديثية، ولكن صدق من قال:

ومـــن لم يقـــدِّمْ رِجْلَـــهُ مطمئنـــةً فَيُثْبِتهـــا في مـــستوى الأرضِ تزلـــقِ

وأما تقوية الشيخ -رحمه الله تعالى- لمرسل آخر في ردِّه على الشيخ إسماعيل الأنصاري -رحمه الله تعالى-؛ فلا يناقض عدم تقويته مرسل المزني.

ولا أدري: هل هذا الرجل المتلاعب يخفى عليه: أنه لا يلزم من تقوية مرسل بضعيف في موضع ما، أن يكون ذلك كذلك في كل موضع؟! هل خفي على هذا الرجل أن الضعيف قد ينفرد برواية مختلفة المخرج عن رواية المرسل، فعند ذاك يتقوى المرسل بالضعيف؛ وقد يتحد المخرج، فلا يتقوى المرسل بالضعيف عندئذٍ، وقد يخالف الضعيفُ الثقات فيكون ما رواه حينئذٍ منكرًا لا يُنتفع به لأنه من جملة أوهامه، ومتى كان الوهم يُستشهد به؟!

أليس من شروط الحسن لغيره ألا يكون شاذًّا؟! فالشذوذ -يا هذا- عِلَّة شديدة لا يتقوى الحديث الضعيف بها، فكيف بالنكارة؟

ولكن الهوى هو الذي هو الذي يحمل هذا الملبِّس على ما هو فيه، وهو بهذا قد آذى نفسه، وأظهر سوأته، وقد عافى الله العلماء من هذا البلاء:

نزلـــوا بمكـــةَ في قبائـــلِ هاشـــمٍ ونزلـــتَ في البيـــداءِ أبعـــدَ مَنْـــزِلِ

ولا أدري أين التناقض المزعوم، واتباع الهوى، والكيل بمكيالين؟! لا تجد ذلك إلى في مخيلة المبغضين الحاقدين الحاسدين.

قَـــضَى الله أنَّ البَغـــيَ يَـــصْـــرَعُ أَهْلَـــهُ وأنَّ عـــلى البـــاغي تـــدورُ الـــدَّوائرُ

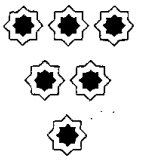

## ۞ خاتمـــة ۞

وختم المعترض سلسلة عدوانه المتواصل على من خالف بدعته، بعدوان آخر على صاحب رسالة للماجستير بعنوان: "الدعاء ومنزلته من العقيدة الإسلامية"[1]، فرماه بأنه لم يجاوز كلام العلامة الألباني -رحمه الله تعالى-، بل لم يحسن التصرف فيه.

ثم قال (ص١٦٩): «وهي كغيرها من رسائل أهل الدراسات العليا في العقيدة بالذات[2] تفتقر إلى الصدق لأمور:

١- الطالب مقيَّد بمنهج في التفكير يعادي أئمة الإسلام وعلمائه[3]، وهم عندهم ما بين مشرك أو مبتدع أو كما يقولون: نسأل الله أن يكونوا ماتوا على غير ذلك، أو تاب الإمام الفلاني مما عنده من بدع! ولا يستطيع الطالب أن يخالف هذا المنهج و إلا طُرد (إرهاب فكري). اهـ

**أقول**: يالله العجب من هذا المغالط الذي يرمي الأبرياء بأدوائه وأسقامه، بل ويفتري عليهم بأنهم يعادون أئمة الإسلام، ولا أدري من يعني بأئمة الإسلام، هل يعني بهم أصحاب النبي ﷺ، وأتباعهم، وأتباع أتباعهم، ومن سار على منهجهم وطريقتهم ولم يبدِّل ولم يُغَيِّر، أم أنه يعني أسلافه من أهل البدع والأهواء من عباد القبور، والجهمية وغيرهم من أهل الغلو؟!

فإنْ عَنى الأولَ، فلا يشكُّ من آتاه الله مُسْكَةَ عقل أنه هو المخالف لهؤلاء الأعلام، بل والمعادي لهم، فقد برَّأهم الله -تعالى- أن يقعوا فيما وقع فيه هو وأمثاله.

---

(١) وهو الأستاذ جيلان بن خضر العروسي.
(٢) كذا.
(٣) كذا.

وأمَّا إنْ عَنى الثاني -وهو الصواب-، فلا عَجَبَ أن يَحْمَرَّ لهم أنفه، فهم أسلافه في البدعة والباطل، نعوذ بالله من البدع وأهلها.

ولا أدري أيّ انتقاد على من طلب الدعاء لمن وقع في بدعة أن يكون تاب منها قبل موته!!

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «أهل السُّنَّة هم أعلم الناس بالحق، وأرحم الناس بالخلق».

أما أهل البدع فإنهم يسمُّون هذا إرهابًا فكريًّا، نعوذ بالله من الخذلان.

ثم واصل المعترض عدوانه، فطعن في النيَّات، وغمز في المقاصد -بلا دليل يدل على ذلك-، وتكلَّم في أمور لا يطلع عليها إلا من يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

فذكر أن الطالب[1] يريد أن ينتهي من بحثه حتى إذا نال «الدكتوراه» أصبح عالمًا يُشار إليه بالبنان، وإنه غفل عن أنه ما صعد إلى هذه المنزلة إلا بنهش لحم العلماء، وأن جلَّ الطلاب لا يعتقدون ما يكتبون، ولكن حب الدنيا، والسعي وراء دريهمات معدودة، وعرض زائل يدفعهم إلى التزلف والنفاق رغبه في التسلق، ثم قال: «زد على ما تقدم السرقات والنقل والتدليس، وشهوة حب الظهور والتبجح بالمخالفة والاستدراك على المتقدمين». اهـ

**أقول:** كفاك طعنًا في النيات والضمائر.

**فالدعاوى ما لم يقيموا عليها ... بينات فأبناؤها أدعياءُ**

وليس مثلك من يحكم على هؤلاء، فما دفعك للحطِّ عليهم إلا نقضهم لبدعتك، وهدمهم لسقفك عليك، فحكمك فيهم مردود، وقولك غير مقبول.

**ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حكومتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ**

---

(١) يعني: في هذه الدراسات.

ولعمرو الله، إن في هؤلاء الطلاب لمن نحسبه على خير ولا نُزَكِّي على الله أحدًا من إخواننا الأكارم المتمسكين بسُنَّة النبي ﷺ، الذابِّين عن حريمها، أسأل الله -عز وجل- أن يبارك في كل من ذَبَّ عن سُنَّة النبي ﷺ، وتمسَّك بها على فهم السلف الصالح -رضي الله عنهم جميعًا-.

**وأقول لكلِّ من كان على هذه الشاكلة:** الله الله في السُّنَّة، فلتجتهدوا في الطلب، ولتشدُّوا العزم، فقد صدق من قال:

أخْلِقْ بذي الصبر أن يحظى بحاجته ... ومدمن القرع للأبواب أن يلجا

وأختم بأبيات ماتعات للعلامة ابن القيم -رحمه الله تعالى- قال فيها في "زاد المعاد" (٣/٧٥) و "مدارج السالكين" (٣/٧/منزلة الهمة/ط.دار الرشاد):

فحيهلاً إنْ كنتَ ذا هِمَّةٍ فقد ... حَدَا بك حادي الشوقِ فاطْوِ المراحِلا

وقُلْ لمنادي حبهم و رضاهم ... إذا ما دعا: لبيك ألفًا كواملا

ولا تنظرِ الأطلال من دونهم فإنْ ... نظرتَ إلى الأطلالِ عُدْن حوائلا

و لا تنتظرْ بالسَّير رفقةَ قاعدٍ ... وَدَعْه فإنَّ الشَّوْقَ يكفيكَ حاملا

وخُذ منهمُ زادًا إليهم وسِرْ على ... طريقِ الهدى والحب[1] تصبح واصلا

وأحي بذكراهم سُراك إذا دَنَتْ[2] ... ركابُك فالذكرى تعيدك عاملا

وإما تخافَنَّ الكَلالَ فَقُل لها ... أمامَك وِرْدُ الوَصْلِ فابغِ المناهلا

وخُذْ قَبَسًا من نورهم ثم سِرْ به ... فنورهم يهديك ليس المشاعلا

وفي هذا القدر كفاية، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١) وقع في "مدارج السالكين": (وافقر).
(٢) وقع في "مدارج السالكين": (ونت).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# الفهرس


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| تقديم فضيلة الشيخ المحدّث أبي الحسن السليماني | ٥ |
| مقدمة | ٧ |
| فصل: في تخريج الحديث | ٨ |
| ذكر المخالفين لابن أبي روّاد | ٩ |
| ذكر أقوال الجرح والتعديل في ابن أبي روّاد | ١٣ |
| ذكر كلام ابن حبان في ابن أبي روّاد | ١٥ |
| تعقب الذهبي لابن حبان | ١٦ |
| بيان بُعد كلام الذهبي | ١٦ |
| التنبيه على خطأ للمعلق على «تهذيب التهذيب» ط. الرسالة | ١٦ |
| محاولة المعترض تحميل عنعنة ابن جريج نكارة الحديث المذكور في ترجمة ابن أبي روّاد، والرد عليه | ١٧ |
| تصريح أبي زرعة وابن حبان بخلاف ما ذهب إليه المعترض | ١٧ |
| اعتذار صحيح لابن أبي روّاد، ذكرناه للأمانة العلمية | ١٨ |
| رمي الإمام أحمد وابن معين لابن أبي رواد بالتدليس | ١٨ |
| تعقب الدكتور مسفر الدميني للحافظ، والجواب عليه (حاشية) | ١٩ |
| رمي ابن أبي روّاد بالكذب والاختلاق | ٢٠ |
| رواية ابن أبي روّاد عن ابن جريج | ٢٠ |
| خلاصة القول في ابن أبي روّاد | ٢١ |
| تعقب على الذهبي في وصف ابن أبي روّاد بالحفظ في «السير» | ٢١ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| تضعيف الذهبي لابن أبي روّاد في مواضع أخرى من كتبه | ٢١ |
| تساهل السيوطي وأبي زرعة العراقي في هذا الحديث | ٢٢ |
| تضعيف عبد الرحيم العراقي للحديث | ٢٢ |
| **فصل:** في ذِكْر شواهد للزيادة المنكرة في الحديث | ٢٣ |
| ذكر طرق حديث أنس، وبيان شدة وهائها وسقوطها | ٢٣ |
| تخريج معضل محمد بن علي بن الحسين الباقر | ٢٦ |
| تخريج مرسل بكر بن عبد الله المزني | ٢٧ |
| **فصل:** في نقض دعوى المعترض أن مرسل المزني حجة عند كثير من الأئمة كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم | ٢٨ |
| فصل: في الرد على المعترض في ردّه تضعيف العراقي للحديث | ٣١ |
| نقض دعوى المعترض أن العراقي كتب «تخريج الإحياء» وهو دون العشرين | ٣١ |
| بيان مراحل تخريج العراقي لأحاديث «الإحياء» | ٣٢ |
| **فائدة:** رمي أحمد الغماري العراقي والحافظ ابن حجر بالتساهل في الحكم للحديث | ٣٤ |
| **فصل:** في نقض دعوى المعترض أن كلام العراقي يقتضي تحسين الحديث | ٣٥ |
| تعقب المناوي للسيوطي في عدوله عن طريق البزار | ٣٦ |
| تعقب أحمد الغماري للمناوي في ذلك | ٣٧ |
| الجواب على كلام الغماري | ٣٧ |
| نقض دعوى الغماري أن طريق أبي سلمة نظيف | ٣٧ |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| تسليم المعترض بسقوط أبي سلمة الأنصاري | ٣٧ |
| بيان تلاعب للمعترض في تقوية الحديث | ٣٧ |
| التنبيه: على تلاعب آخر للمعترض رام به تعمية القارئ | ٤٠ |
| نقض دعوى المعترض أن العراقي لو وقف على مرسل المزني لحسَّن الحديث | ٤٠ |
| **فصل:** في صد عدوان المعترض على العلامة الألباني لحكمه بالشذوذ على زيادة ابن أبي روّاد | ٤١ |
| نقض دعوى المعترض أن البزار أخرج حديثين بإسناد واحد | ٤٣ |
| نص البزار أن الحديث واحد | ٤٣ |
| نقض دعوى المعترض أن السيوطي عدَّه حديثين | ٤٣ |
| نص الحافظ ابن كثير أن الحديث واحد | ٤٤ |
| نص الحافظ الهيثمي أن الحديث واحد | ٤٤ |
| إقرار المناوي لكلام الهيثمي | ٤٤ |
| تسليم أحمد الغماري أن الحديث واحد | ٤٤ |
| **فصل:** في نقض دعوى المعترض أن مسلمًا أكثر من الاحتجاج بابن أبي روّاد | ٤٦ |
| صد عدوان المعترض على العلامة الألباني -رحمه الله- | ٤٨ |
| نقض تلاعب المعترض في الاعتذار عن مناكير ابن أبي روّاد | ٤٩ |
| **فصل:** في صد عدوان المعترض على العلامة الألباني، وبيان أخطاء وأوهام فاحشة للمعترض | ٥٠ |
| الجواب على افتراء المعترض على العلامة الألباني | ٥١ |

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| دفع عدوان آخر للمعترض على العلامة الألباني لاستظهاره دخول حديث في حديث لابن أبي روّاد | ٥٣ |
| ذكر عدة أمثلة لدخول حديث في حديث | ٥٤ |
| صد عدوان آخر للمعترض على العلامة الألباني لكونه لم يقوِّ مرسل المزني، مع أنه قوّى مرسلاً غيره في ردِّه على الشيخ إسماعيل الأنصاري | ٥٥ |
| خاتمة: | |
| في دفع عدوان المعترض على صاحب كتاب «الدعاء ومنزلته في العقيدة»، وعلى طلاب الدراسات العليا في العقيدة | ٥٧ |
| الختام بأبيات ماتعات لابن القيم في علو الهمة | ٥٩ |



اعتنى بالإخراج الفني والمراجعة
مكتب الصف التصويري والمراجعة
بالمكتبة الإسلامية
٠٢٢٤٩٠٠٦٠٦ - ٠٢٢٤٩٠٠٨٠٨



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس